الجمهورية الجزائريّة الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد بوضياف – المسيلة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم: التاريخ

الرقم التسلسلي.....

رقم التسجيل:.....

جوازات السّفر البحريّة وتأثيرها على العلاقات الجزائريّة الأوربيّة خلال العهد العثمانيّ (1519-1830م)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي في التاريخ

تخصص: تاريخ الجزائر الحديث.

إعداد الطالبة:

- إبتسام مقورة

إشراف الأستاذ الدكتور:

- فتح الدين بن أزواو

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة الأساتذة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
إلياس بن سديرة		محمد بوضياف – المسيلة	رئيساً
فتح الدين بن أزواو		محمد بوضياف – المسيلة	مشرفًا ومقرراً
أمال معوشي		محمد بوضياف – المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2024/ 2025م الموافق لـ 1445/1446هـ

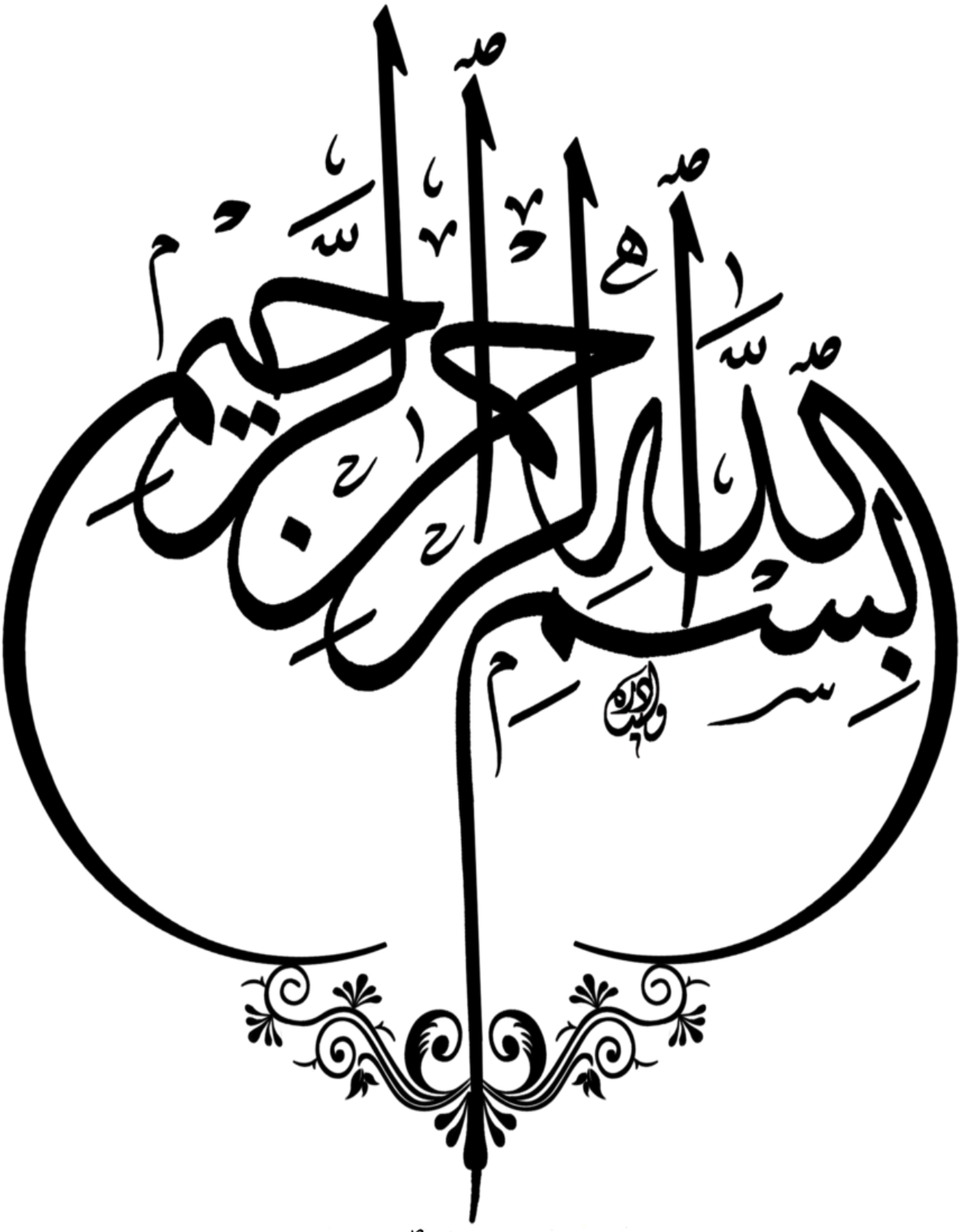

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الـى والـدي العزيـز، سـندي وقـدوتي فـي الحيـاة، إلـى الـدكتور فـتح الـدين بـن ازواو، أسـتاذي الفاضـل، جزيـل الشـكر والامتنـان علـى دعمـه وتوجيهاتـه القيمـة، إلـى إخـوتي الأعـزاء: عـلاء، وئـام ضـياء، مـرام ونـور، الـذين كـانوا دائمًـا مصـدر تشـجيع ومحبـة. إلـى زوجـي العزيـز، رفيـق دربـي، الـى صـديقاتي (نـور، ايمـان لميس)

الطالبة :

مقورة إبتسام

.

إلـى مـن قامـت بالـدورين... وكانـت أمًّـا وأبًـا فـي آنٍ واحـد، إلـى مـن حملـت همـومي قبـل أن أبـوح بهـا، إلـى مـن وقفـت فـي وجـه الحيـاة وحـدها كـي لا أشـعر بـالنقص أو الحاجـة، إلـى مـن علمتنـي أن القـوة ليسـت فـي الجسـد بـل فـي القلـب... وفـي الصـبر...إلـى أمـي، البطلـة التـي لـم تلـبس عبـاءة البطولـة يومًـا، لكنهـا كانـت كـل المعـاني، لـكِ يـا مـن كنـتِ لـي الحضـن، والسـند، والمـأوى، لـكِ أهـدي ثمـرة هـذا التعب، ونجاح هذا المشوار، فهو منكِ... وبفضلكِ... ولكِ أولًا وأخيرًا.

الطالبة: مقورة إبتسام

قائمة المختصرات:

أ- بالعربية:

ط	الطبعة
ط خ	طبعة خاصة
د ط	دون طبعة
ص	الصفحة
ج	الجزء
تر	ترجمة
تح	تحقيق
ع	عدد
مج	المجلد
م	ميلاديّ
هـ	هجري
ص ص	صفحات متتالية
ش.و.ن.ت	الشركة الوطنية للنشر والتوزيع

ب- الأجنبية:

P	Page
PP	Page continues
Op.Cit	Opéro Citato
Ibid	Ibidem

مقدمة

مقدمة

شكل الحوض الغربيّ للبحر الأبيض المتوسّط خلال الفترة الحديثة منطقة صراع بين ضفتيه، حيث كانت الجزائر بحكم موقعها الاستراتيجي المتقدم والقريب من ضفته الشمالية، دار الصراع خاصة بعد إلحاقها بالدّولة العثمانيّة وامتلاكها أسطول بحريّ قويّ الذّي كان يوجه علاقاتها السّياسيّة الخارجيّة مع العالم المسيحيّ، وقد لعبت معاهدات السّلام والتّي أبرمتها الدّول المسيحيّة مع الجزائر دورا في تأمين الخطوط التجاريّة، ممّا أدى إلى زيادة عدد سفتها المتاجرة مع الدّول المتوسّطية، نتيجة لهاته الوضعيّة وفي اطار التنافس التجاريّ بين الدّول خاصة الغير المنتمية للمتوسّط، حيث سعت للحصول على مناطق نفوذ جديدة لتجارتها، والتي حتمت عليها دخول المتوسّط.

في قلب هذه العلاقات، برزت جوازات السّفر البحريّة الجزائريّة كأداة محورية، عكست قوة الجزائر البحريّة وسيطرتها على حوض البحر الأبيض المتوسّط. لم تكن هذه الجوازات مجرد وثائق للمرور الآمن بل كانت صكوكاً تفرض السيادة الجزائريّة، وتنظم التّجارة وتولد الإيرادات، وتشكل في نهاية المطاف، محوراً للصراع والتفاوض بين دايات الجزائر والقوى الأوربيّة.

وتكمن أهمية هذه الدّراسة في تسليط الضوء على أهم فترات الصّراع والوفاق بين الجزائر والدول الأوربية وإبراز قوة وهمينة الجزائر على الحوض الغربي للمتوسط.

دوافع اختيار الموضوع:

إن دوافع اختيارنا لموضوع الدّراسة يعود إلى مشارب ودوافع عديدة، ذاتيّة وموضوعية أهمها:

- الاهتمام الشخصي بدراسة العلاقات الخارجيّة للجزائر العثمانيّة مع الدّول الأوربيّة.

- الاستشارة المتخصصة وتشجيع الأستاذ المشرف للاهتمام بالموضوع كفكرة وتوضيح أبعاده وتبنيه بالدّراسة

- ضرورة الاهتمام بموضوع تاريخ الجزائر البحريّ في ظل الدراسات الشحيحة حوله من كل جوانبه التاريخية، بأبعادها السياسية، الاقتصادية والعسّكرية.

الإطار الزماني والمكاني للدراسة:

ينحصر الإطار الزماني لموضوعنا خلال فترة الحكم العثمانيّ في الجزائر أي الفترة الممتدة من: (ق16م- 19م).

أما الإطار المكاني للدراسة، فيتمثل في الفضاء الجغرافي الذي تشغله الجزائر كمنطقة نفوذ استدعت الدّول الأوربيّة لفتح علاقات جادة لزيادة مساحة نشاطها السياسيّ والتجاريّ جغرافيا.

إشكالية الموضوع:

استدعت الضرورة العلميّة والمنهجية أن يُستشكل الموضوع بصورة رئيسة كالآتي: **ما مدى تأثير جوازات السّفر البحريّة على العلاقات الجزائريّة الأوربيّة خلال العهد العثمانيّ في ظل نفوذ وسلطة الجزائر في الحوض الغربي للمتوسط ؟**

وتفرعت عن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات تضمنتها فصول ومباحث الدّراسة.

- ما العوامل المتحكمة في العلاقات الجزائريّة الأوربيّة خلال العهد العثمانيّ؟

- ماهي الجهات المسؤولة عن اصدار جوازات السّفر البحريّة؟ وماهي طرق الحصول عليها
- ماهي مظاهر تأثير جوازات السّفر البحريّة على العلاقات الجزائريّة الأوربيّة خلال العهد العثمانيّ؟

منهج البحث المتبع:

المنهج المتبع في هذه الدّراسة هو المنهج التاريخيّ الوصفيّ للوقوف على أهم الأحداث والوقائع التاريخية، واستيضاح العلاقات التي كانت تجمع بين الجزائر والدّول الأوربيّة، بالإضافة إلى حضور المنهج التحليلي القائم على الاستقراء والمقاربة والمقارنة، والذي ساهم في دراسة الأحداث التي عرفتها العلاقات الجامعة بين طرفي الدراسة، لمعرفة حقيقتها واستنباط مسبباتها ونتائجها بصورة تحليلية بسيطة وهادفة.

خطة الدّراسة:

قسمنا هذه الدّراسة إلى مقدمة، وثلاث فصول، بالإضافة إلى خاتمة وملاحق.

الفصل الأول: كان عبارة عن مدخل عام للموضوع تناولنا فيه العوامل المتحكمة في العلاقات الجزائريّة الأوربيّة خلال العهد العثمانيّ.

أما **الفصل الثاني:** الموسوم **جوازات السّفر البحريّة ومكانتها في حوض البحر الأبيض المتوسّط**، تناولنا فيه مبحثين، الأول استعرضنا فيه الجهات المسؤولة عن إصدار جوازات السّفر البحريّة، أما المبحث الثاني كان تحت طرق الحصول على جوازات السّفر البحريّة، إذ ذكرنا كيف كان يتم الحصول على هذه الجوازات

وحمل **الفصل الثالث:** عنوان تأثير جوازات السّفر البحريّة على العلاقات الجزائريّة الأوربيّة خلال العهد العثمانيّ وبدوره اندرج تحت مبحثين، المبحث الأول تعرضنا فيه إلى أهم مظاهر التأثير السياسيّ للجوازات البحريّة على العلاقات الجزائريّة الأوربيّة، بينما المبحث الثاني تناولنا فيه أهم مظاهر التأثير الاقتصاديّ على الطرفين.

نقد المصادر والمراجع المعتمدة في الدّراسة:

- وليام شالر، **مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر 1816-1824م**، تر وتع: اسماعيل العربي ش.و.ن.ت، الجزائر، 1982م.
- جمال قنان، **نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث 1500-1830م** طبعة وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007م.
- جمال قنان، **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر** منشورات المتحف الوطني للمجاهد الجزائر، 1994م.
- جون.ب ولف، **الجزائر وأوروبا (1500-1830م)**، تر: أبو القاسم سعد الله، دار الرائد، الجزائر 2009م.
- صالح عباد، **الجزائر خلال الحكم التركي 1514-1830م**، ط2، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، د.س.
- صرهودة يوسفي، جوازات إيالة الجزائر ومكانتها في حوض البحر الأبيض المتوسّط، **مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية**، مج07، ع01، جامعة قسنطينة مارس 2021م.

صعوبات البحث :

واجهتنا العديد من الصعوبات في انجاز موضوعنا هذا نذكر أهمها :

- قلة الأعمال الأكاديمية التي تناولت موضوع بحثنا مع صعوبة ترجمة الأجنبي منها، والتي كانت في متناول أيدينا.

ولا يسعنا في هذا المقام إلاّ أن نشكر الأستاذ المشرف على كل جهوده المبذولة واللّجنة الموقرة التي أخذت على عاتقها قبول مناقشة هذه المذكرة لتقديم أهم الملاحظات العلمية والمنهجية الضرورية لينال هذا العمل قالبه الأكاديمي اللاّزم.

الفصل الأول

الفصل الأول: العوامل المتحكمة في العلاقات الجزائريّة الأوربيّة

- المبحث الأول: الأسطول البحريّ الجزائريّ.
  - أولا: نشأة وتطور الأسطول البحريّ الجزائريّ.
  - ثانيا: دور الأسطول البحريّ الجزائريّ.
- المبحث الثاني: الجاليات الأوربيّة.
  - أولا: الأسرى.
  - ثانيا: التجار.
  - ثالثا: الممثلون الدبلوماسيون.
  - رابعا: الجاليات الدينية.
- المبحث الثالث: الظروف الداخلية والدولية.
  - أولا: الحملات الأوربية.
  - ثانيا: الثورات المحلية.

المبحث الأوّل: الأسطول البحريّ الجزائريّ:

يعد الأسطول البحريّ الجزائريّ في فترة الحكم العثمانيّ احد العوامل الرئيسّة التي أثرت بشكل كبير على هذه العلاقات في عدة جوانب.

أولا: نشأة وتطور الأسطول البحريّ الجزائريّ:

عرفت البحريّة الجزائريّة خلال تاريخها الطويل عدة مراحل متميزة، وتعود بداية تشكيل الأسطول البحريّ في إطار الأسطول الإسلاميّ في بلاد المغرب انطلاقا من الفتح الإسلاميّ لهذه البلاد، وكان لهذا الأسطول دور بارز في التصديّ للخطر البيزنطيّ، ومع بداية القرن الخامس عشر ميلاديّ بدأت البحريّة الجزائريّة تأخذ استقلالها عن باقي الأساطيل الأخرى في بلاد المغرب وأصبحت تشكل قوة بحريّة خاصة بها في مواجهة التحدي المسيحي[1].

ومع انضمام الجزائر إلى الدّولة العثمانيّة أصبحت لها قوة بحريّة وبريّة متكاملة، حيث كانت سفن الإخوة بربروس بمثابة النواة الأولى التي بني عليها الأسطول الجزائريّ، وكان من عوامل نشأة هذا الأسطول مقاومة القرصنة الأوربيّة وخاصة الإسبانية[2]، بالإضافة إلى الدعم الكبير الذي تلقاه من الدّولة العثمانيّة، كما كان أيضا لتوفر المواد الأوليّة مثل الخشب دور كبير في نشأته وتطوره.

---

[1]– مصطفى داودي، دور البحريّة الجزائريّة في القضايا الإنسانية الخارجية بين القرنين الخامس عشر والتاسع عشر الميلاديّين، **مجلة دراسات تراثية**، ع10، جامعة الجزائر2، 2016م، ص ص 271–272.

[2]– يحي بوعزيز، **الموجز في تاريخ الجزائر**، ج2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007م، ص24.

وبعد أن وطد الإخوة بربروس[1] سلطة حكمهم في الجزائر اهتموا كثيرا بتنمية وتطوير نواة هذا الأسطول من الناحيتين الماديّة، والبشريّة، فأنشأوا مجموعة من المراكب البحريّة، وتمركزوا بها في مدينة الجزائر، وبعد تطوير مينائها تم اتخاذه كقاعدة بحريّة هامة لبناء المراكب الجديدة، وإصلاح القديمة، والمعطوبة، وتجهيزها كما اتخذوا كذلك من موانئ الساحل الجزائريّ قواعد بحريّة لهذا الأسطول[2]، وقد عرف الأسطول البحريّ الجزائريّ تطورات عديدة من حيث عدد السّفن البحريّة ومكوناتها خلال فترة الحكم العثمانيّ في الجزائر[3].

ثانيا: دور الأسطول البحريّ الجزائريّ:

1- سياسيا:

سيطرت طائفة الرياس على المجال السياسي خلال القرن السادس عشر من خلال بروز عدة بايلربايات أقوياء من طائفة رياس البحر أمثال خير الدين بربروس صالح رايس، حسن بن خير الدين...الخ، وقد كان تأثيرهم ونفوذهم على الحكم كبيرا بفضل أرباح الجهاد البحريّ خاصة في الفترة التي عرفت ازدهار البحريّة (1518_1671م) وكان الدايات أيضا يختارون من رياس البحر (1659_1671)

---

[1]- **الإخوة بربروس:** لقب أطلقه الأوربيون على الأخوين عروج وخير الدين وتعني أصحاب اللحية الشقراء. ينظر: عزيز سامح آلتر، **الأتراك العثمانيّون في إفريقيا الشمالية**، تر: محمود علي عامر، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1989م، ص41.

[2]- جمال الدين سهيل، ملامح من شخصية الجزائر خلال القرن 11هـ/17م، ع11، **مجلة الواحات للبحوث والدراسات**، جامعة غرداية، 2011م، ص140.

[3]- خير الدين يوسف شترة، أضواء على النشاط البحريّ للأسطول الجزائريّ خلال العهد العثمانيّ، **مجلة الآداب**، ع133، جامعة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، جويلية 2020م، ص174.

وعندما ضعفت البحريّة وقلت أهميتها أصبح الدايات يعينون من بين ضباط الجيش البري المكون من فرق الأوجاق[1].

كذلك من مهام الأسطول الجزائريّ في المجال السياسي هو مشاركته مع الدّولة العثمانيّة في حروبها ضد الدّول الأوربيّة، ومن أشهر المعارك التي شارك فيها معركة ليبانيت (Lepante)[2] باليونان سنة 1571م حيث خرج علج علي[3] على رأس حوالي خمسين سفينة للالتحاق بالأسطول العثمانيّ الذي كان تحت قيادة بيالي باشا[4]، والحرب العثمانيّة الروسية سنة 1787م ومعركة نافرين سنة 1827م ضد الحلف الثلاثي الروسي الانجليزي والفرنسيّ[5].

---

[1]– عائشة غطاس وأخريات، **الدّولة الجزائريّة الحديثة ومؤسساتها، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م**، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007م، ص ص 101-102.

[2]– **معركة ليبانت:** تعد من أعظم المعارك البحريّة التي عرفها البحر الأبيض المتوسّط بين الأسطول العثمانيّ بقيادة علي باشا والأسطول المسيحي بقيادة النمساوي دون جوان. ينظر: محمد سي يوسف، **قليج علي باشا ودوره في البحريّة العثمانيّة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر 1988م، ص 114.

[3]– **علج علي:** أصله من كلابريا تم أسره وعمره عشرون سنة، لُقب بالفرطاس، اعتنق الإسلام وعمل بحارا، من أهم انجازاته مشاركته في حرب مالطة وليبانت ومساعدته لمسلمي الأندلس، تم عيينه بايلربايا للجزائر عام 1568م. ينظر: صالح عباد، **الجزائر خلال الحكم التركي 1514-1830م**، ط2، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، د.س، ص90.

[4]– عبد القادر فكاير، دور الأسطول الجزائريّ في معركة ليبانتو 1571م، مج06، ع01، **مجلة المواقف** جامعة معسكر، ديسمبر 2011م، ص417.

[5]– عمار عمورة، **الجزائر بوابة التاريخ الجزائر عامة ما قبل التاريخ إلى 1962م**، ج1، دار المعرفة الجزائر، 2009م، ص320.

ولم يقتصر دور الأسطول الجزائريّ في الدفاع عن الشواطئ الجزائريّة بل تعداه كذلك إلى مساعدة وإمداد مسلمي الأندلس بمختلف المساعدات المادية والعسكرية في مواجهتهم للجيوش الإسبانية بعد سقوط غرناطة سنة 1492م، وهو ما تجسد عمليا في حكم العديد من حكام أيالة الجزائر مثل البايلر باي علج علي الذي قام بإنزال أربعة آلاف جزائريّ وكميات كبيرة من الذّخيرة والبارود بالجهة الغربيّة لشبه الجزيرة الأيبيرية بالأندلس[1].

2- اقتصاديا:

كان لقوة الأسطول الجزائريّ في البحر الأبيض المتوسّط تأثير ايجابي كبير جدا على الحياة الاقتصادية لأيالة الجزائر بفضل نشاطه في تحصيل الغنائم البحريّة التي كانت تعد مصدر دخل هام لخزينة الدّولة[2]، بالإضافة إلى المبالغ المالية التي كانت تتلقاها الجزائر من الدّول الأوربيّة مقابل ضمان سلامة وأمن سفنها في البحر الأبيض المتوسّط، وتكون هذه المبالغ على شكل ضريبة تدفعها هذه الدّول سنويا أو هدايا يتقرب بها القناصل في مختلف المناسبات والأعياد أو عند عقد اتفاقية جديدة[3].

---

[1]- محمد محمدي، الأسطول الجزائريّ ودوره في ارساء معالم الدّولة الجزائريّة خلال العهد العثمانيّ 1518-1830م، **مجلة الحكمة للدراسات التاريخية**، مج12، ع04، جامعة الأغواط، 18 ديسمبر 2024م، ص10.

[2]- أمير يوسف، الواقع الاقتصادي للجزائر خلال العهد العثمانيّ(1519-1830م)، **مجلة قضايا تاريخية** ع1، المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة، الجزائر، أفريل 2016م، ص60.

[3]- محمد الجزائريّ ابن ميمون، **التحفة المرضية في الدّولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية**، تح: محمد بن عبد الكريم، ط2، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1981م، ص40.

كما كانت عمليات افتداء الأسرى من طرف بلدانهم تدر بأموال طائلة على حزينة الدّولة حيث يذكر وليام شالر في مذكراته بقوله "...**إن الأتراك كانوا يعتمدون على القرصنة لتكون المورد الأساسي لحكومتهم**"[1]، وتختلف قيمة افتداء الأسير حسب مكانته السّياسيّة والاجتماعيّة في بلده.

[1]– وليام شالر، **مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر 1816-1824م**، تر وتع: اسماعيل العربي ش.و.ن.ت، الجزائر، 1982م، ص58.

المبحث الثّاني: الجاليات الأوربيّة:

أولا: الأسرى:

كان للأسرى الأوربيون في أيالة الجزائر تأثير كبير على العلاقات الجزائريّة الأوربيّة فجميع الحملات العسكرية التي قامت بها هذه الدّول ضد الأيالة كان الهدف منها تحرير الأسرى، وبذلك شكلت قضية الأسرى الأوربيون في الجزائر نقطة مهمة في مسار المحادثات بين الطرفين ويتجلى هذا من خلال البعثات الدبلوماسية وإبرام سلسلة من المعاهدات بين الطرفين تضمنت جميعها شروط تخص الأسرى[1]، ومن أهم الدّول التي تأثرت علاقاتها مع إيالة الجزائر بسبب قضية الأسرى: فرنسا واسبانيا وانجلترا.

تبدأ حياة الأسرى بعد وصول السّفن التي تحملهم إلى الميناء حيث يتم إطلاق عيار ناري من المدافع لترفع الأعلام على القلاع والحصون، وتعج المدينة بالناس والضجيج وسط احتفالات وأهازيج استقبالا للسفن، وبمجرد ما ينزل من على ظهر السفينة من الغنائم البشرية يتم نقلهم إلى الأماكن المهيأة لهم[2]، والتي اقتصرت على مدينة الجزائر ووهران وبدرجة أقل قسنطينة وعنابة وتلمسان.

وقدر عدد الأسرى بمدينة الجزائر وحدها خلال القرن السابع عشر بحوالي مليون نسمة، تم توزيعهم بين مصالح البايلك وسكان المدينة كما كان يتوجب عليهم

---

[1]– حبيب بنور، **دور القنصليات الأجنبية في خدمة قضايا الأسرى في الجزائر 1789–1830م**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة سيدي بلعباس، 2014–2015م، ص98.

[2]– سيمون بفايفر، **مذكرات أو لمحة تاريخية عن الجزائر**، تق وتع: أبو العيد دودو، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974م، ص14.

قضاء الليل في سجون البايليك الأربعة التي أنشئت خصيصا من أجلهم[1]، وازداد عدد السجون في أواخر القرن الثامن عشر بإضافة سجن بايلك التيطري وسجن سيدي حمودة أما السجن الثالث خصص لعزل الأسرى المجدفين عن غيرهم، بني بمناسبة أسر سفينتين تابعتين لمدينة نابولي[2].

وقد أقيم سوق لبيع هؤلاء الأسرى بالقرب من المسجد الكبير ويدعى هذا المكان "البادستان"[3]**(ينظر الملحق الأول)**، وقبل البيع يتوجب فحصهم حسب السن والجنس والحالة الصحية والنسب ويكون الحاكم قد اخذ من بين ثمانية أسرى أسيراً واحداً لاستعماله الشخصي،[4] ومن الأعمال التي كان يقوم بها هؤلاء فتتوزع على الخدمات الاجتماعية والمهام الاقتصادية داخل مدينة الجزائر، بالإضافة إلى ممارسة الفلاحة بفحص مدينة الجزائر[5].

ثانيا: التجار:

تميز وجود التجار الأجانب في أيالة الجزائر بنوعين هما: تجار أحرار وهؤلاء لا ينتمون لمؤسسة أو شركة معينة وإنما مستقلين بتجارتهم، أما النوع الثاني في

---

[1]– ناصر الدين سعيدوني، صفحات من ماضي الجزائر المجيد البحريّة الجزائريّة، **مجلة الدراسات التاريخية** ع10، جامعة الجزائر، 1997م، ص31.

[2]-Venture de Paradis, **Alger au XVIIIe siècle**, 2 E'dition, E'dtions Bousslana , Tunis 1808, p 51

[3]– **الباديستان:** ساحة مربعة الشكل تحيط بها أربعة أروقة مغطات يجتمع فيها الدلالون والزبائن، يتم فيها عرض الأسرى وبيعهم. ينظر: بوعلام صفاح، العائدات المالية لافتداء الأسرى المسيحيين في الجزائر خلال العهد العثمانيّ، **مجلة عصور الجديدة**، مج11 ع2، جامعة وهران، جوان 2021م، ص341.

[4]– خديجة حالة، **الجاليات الأوربيّة في الجزائر ابان العهد العثمانيّ(1700–1830م)**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة أحمد دراية أدرار، 2012–2013م، ص10.

[5]– ناصر الدين سعيدوني، صفحات من ماضي الجزائر...، المرجع السابق، ص31.

الغالب يكاد يكون منحصر على التجار الفرنسيّين الذين كونوا شركات، فظهرت شركة صيد المرجان في النصف الثاني من القرن السادس عشر ميلاديّ، وقام كل من التاجرين "توماس لانش" و"كارلين ديديه" بتأسيس حصن سمي بحصن فرنسا أو باستيون فرنسا[1]، ثم بعد خمس سنوات سار الانجليز على خطى الفرنسيّين في دخولهم اقتصاد البلاد فنصبوا ممثلين معتمدين للتجارة في الجزائر[2].

وكانت إقامة معظم التّجار في فنادق تتكون من طابقين، الطابق الأوّل به غرف لتخزين بضائع السّفن والقوافل، بينما يحتوي الطابق الثّاني على غرف المبيت للتجار الأوروبيين، وتعد الفنادق في تلك الفترة من أبرز المعالم العمرانيّة العثمانيّة بالجزائر[3].

ثالثا: الممثلون الدبلوماسيون:

تعتبر هذه الجالية وجه الدّولة التي تمثلها لدى أي دولة أخرى، وتعتبر المعاهدات والاتفاقيات المصادر الأساسية لتنظيم العلاقات الدبلوماسية بين مختلف الدّول فمنذ القرن الخامس عشر الميلاديّ ازدادت الحاجة لتنظيم وتقنين الدبلوماسية فالعلاقات الخارجية كانت متوقفة على شخص القنصل أو السفير، فالقنصل هو

[1]– جمال قنان، **العلاقات الجزائريّة الفرنسيّة (1790–1830م)**، طبعة خاصة لوزارة المجاهدين، الجزائر 1999م، ص224.

[2]– عبد الرحمان الجيلالي، **تاريخ الجزائر العام**، ج3، ط7، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994م ص92.

[3]– خديجة حالة، المرجع السابق، ص7.

موظف رسمي تعينه دولته لتمثيلها في دولة أجنبية أخرى يتولى رعاية مصالحها التجارية وكتابة تقارير عنها وحماية رعاياها المهمين ومنح الجوازات[1].

ضمنت المعاهدات المبرمة مع الجزائر لقناصل الدّول الأوربيّة الحق في اختيار أماكن الإقامة على أن تكون هذه الإقامات في مستوى القناصل، وكان لكل قنصل إقامتين: إقامة الصيف وإقامة الشتاء (أو إقامة الريف والمدينة)[2].

تواجدت الإقامات الصيفية للقناصل بفحص مدينة الجزائر، والواقعة خارج أسوار المدينة، ويوجد بها ثلاثة فحوص: فحص باب الواد، فحص باب عزون، فحص باب الجديد وانتشرت بهذه الفحوص العديد من المنازل الريفية، التي تميزت بالحدائق والبساتين[3].

أما بالنّسبة لإقامة المدينة فكانت القنصليات تتجمع في حي واحد يعرف بشارع القناصل[4]، وكان على مقر كل قنصلية علم بلدها وإنزال العلم من قبل سلطات الإيالة دليل على قطع العلاقات، وكان على باب كل قنصلية أجنبية في مدينة الجزائر حارسين انكشاريين لحراسة وضمان سلامة المبعوثين الدبلوماسيين وممتلكاتهم.[5]

---

[1]– خديجة حالة، المرجع السابق، ص20.

[2] رحمونة بليل، **القناصل والقنصليات الأجنبية بالجزائر العثمانيّة من (1564 إلى 1830م)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، 2010– 2011م، ص ص 119–120.

[3] زكية راجعي، **مساكن الفحص بمدينة الجزائر في العهد العثمانيّ**، دار بصمات، الجزائر، ص 29.

[4] **شارع القناصل:** هو شارع زاوية الكشاش يمتد من البحريّة إلى شارع حمام ملاح. ينظر: بن كردرة زهية: **أسواق مدينة الجزائر من الفتح الإسلاميّ إلى الفتح العثمانيّ**، رسالة مقدمة لنيل الماجستير في الآثار الإسلاميّة، جامعة الجزائر، 1999–2000م، ص 202.

[5] رحمونة بليل: المرجع السابق، ص ص 126–127.

رابعا: الجالية الدينيّة:

يقصد بالجالية الدينية رجال الدين المسيحيين الذين غادروا بلادهم في أوربا وأتوا ليستقروا في أيالة الجزائر التي تختلف عنهم من حيث الدين واللغة والثقافة ويمكن أن نميز هذه الجالية بأيالة الجزائر إلى فئتين هما:

أ- رجال الدين المرافقين للجالية الدبلوماسية والتجارية، وكان عددهم قليلا جدا تم ارسالهم من طرف الهيئات المشرفة على التّجارة ليرضوا الحاجات الدينية والروحية لمواطنيهم، وكان عملهم مقتصرا على كنائس القنصليات، كما كان لهم دور كبير في الفصل في القضايا والنزاعات بين مواطني بلدهم بالاشتراك مع القنصل.

ب- رجال الدين المبشرين المشرفين على الهيئات القنصلية والمؤسسات المسيحية بالجزائر العثمانيّة[1].

[1]- خديجة حالة، المرجع السابق، ص20.

المبحث الثّالث: الظروف الداخليّة والدّولية:

أولا: الحملات الأوربيّة على الجزائر:

كان للحملات الأوربيّة تأثير كبير على طبيعة العلاقات الجزائريّة الأوربيّة فتوتر العلاقات بين الطرفين كان أكثر ما يساهم فيها هذه الحملات التي لم تتوقف طيلة ثلاثة قرون و من ابرز هذه الحملات الأوربيّة التي كان لها تأثير مباشر على العلاقات الجزائريّة الأوربيّة نذكر:

1- الحملات الفرنسيّة على الجزائر:

1-1 حملة دوكين الأولى 1682م:

هي حملة قادها دوكين على الجزائر ضمت أسطولا ضخما حيث كان هدفها تدمير مدينة الجزائر ومعاتبتها على إعلان الحرب ضد فرنسا، واستمر قصف المدينة من 20 إلى 22 أوت من سنة 1682وانتهت الحملة بالفشل و عجز دوكين عن احتلال الجزائر وعاد إلى فرنسا على أمل العودة في العام القادم[1].

1-2 حملة دوكين الثانية 1683م:

عاد دوكين مرة ثانية إلى الجزائر بنفس الهدف و هو احتلال مدينة الجزائر وقصف المدينة و كان القصف أكثر شدة من السنة الماضية ، لكن الداي حسن بابا طلب التفاوض والقبول باي شرط و أرسل الرهائن الفرنسيّين إلى دوكين، غير أن الفرنسيّين حاولوا قصف المدينة بقنبلتين عظيمتين غير أن ذلك لم يتم لان المدافع لم تنجح في قذفها وعاد دوكين إلى فرنسا خائبا مرة أخرى[2]

---

[1]- جون.ب. وولف، **الجزائر وأوروبا (1500-1830م)**، تر: أبو القاسم سعد الله، دار الرائد، الجزائر 2009م، ص ص 343-344.

[2]- المرجع نفسه، ص345.

2- الحملات الانجليزيّة على الجزائر:

2-1 الحملة الانجليزيّة على الجزائر 1824م:

قبل شن هذه الحملة قامت انجلترا بحملة مشتركة مع فرنسا سنة 1818م بإشارة من الدّول الأوربيّة، وقد واجهها الجزائريّون والداي حسين بقوة وحزم وكانت نتيجتها الفشل، أما الغارة التي كانت في جويلية 1824م فقادها الأدميرال "سبنسر" والتي باءت هي الأخرى بالفشل، رغم قصف الانجليز لمدينة الجزائر بنحو 22 سفينة، وقد اقتنع من خلالها الجزائريّون أن الجزائر لا يمكن قهرها ما لم تتحالف كل أوربا ضدها، غير أن هذه القناعة سرعان مازالت بعد ست سنوات فقط عندما نجح الفرنسيّون في إنهاء حياة إيالة الجزائر واحتلالها[1].

3- الحملات الإسبانية على الجزائر:

3-1 حملة شارلكان 1541م:

من أسباب هذه الحملة فشل الإمبراطور الاسباني شارلكان في إبرام الصلح مع خير الدين بربروس حاكم الجزائر، إذ كان هدف الإسبان وضع حد لتوسع العثمانيّين في غرب المتوسّط وجعل كل بلاد المغرب تابعة للإسبان، وكذا رغبتهم في الثأر لهزيمتهم في معركة بروزة سنة 1538م، إضافة لتزايد غارات البحارة الجزائريّين على السواحل الأوربيّة[2].

---

[1]- محمد أمين بوحلوفة، **إيالة الجزائر ومملكة انجلترا دراسة في العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية (1620-1827م)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التاريخ، جامعة وهران، 2018-2019م ص228.

[2]- محمد دراج، **الدخول العثمانيّ إلى الجزائر و دور الإخوة بربروس(1512-1543م)**، تق: ناصر الدين سعيدوني، ط2، شركة الأصالة، الجزائر، 2013م، ص33.

ومن أبرز نتائج هذه الحملة الخسائر الفادحة في صفوف الأسطول الاسبانيّ و الحلف الأوروبيّ، الذي شارك في الحملة تحت لواء الكنيسة حيث قدرت الخسائر بنحو 200 سفينة مجهزة بالمدافع، وشكل ذلك هزة كبرى ضربت العالم المسيحيّ خلال القرن السّادس عشر ميلاديّ، وفي المقابل حصل الجزائريّون على كم هائل من الغنائم التي ساهمت في رخاء الأسعار[1].

ثانيا: الثورات المحلية:

تعد الثّورات المحليّة من العوامل التي أثرت على العلاقات الجزائريّة الأوربيّة حيث قامت بالجزائر خلال العهد العثمانيّ ثورات محلية عديدة كانت وراءها عوامل مختلفة سياسية، اقتصادية واجتماعية، كما غذت فرنسا وبريطانيا هذه الثورات والتمردات ضد الحكم العثمانيّ بالجزائر خدمة لمصالحهم في الجزائر، ومن بين الثورات التي كان لها تأثير على علاقات الجزائر الخارجية ثورة ابن الشريف الدرقاوي وثورة ابن الأحرش.

1- ثورة ابن الشريف الدرقاوي:

تنسب هذه الثورة إلى شخص يُدعى عبد القادر بن الشريف، وقد كان يُعرف لدى العامة بابن الشريف الدرقاوي، وهذا نسبة إلى الطريقة الدرقاوية التي ينتمي إليها[2]، وتعد بين أقوى الثورات المحلية ضد الحكم العثمانيّ كانت في الفترة من

---

[1]- أحمد توفيق المدني، **حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر واسبانيا 1492-1792م**، ش.و.ن.ت، الجزائر د.ت، ص297.

[2]- هلايلي حنيفي ، الثورات الشعبية في الجزائر أواخر العهد العثمانيّ كرد فعل على سياسة التهميش، **مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلاميّة**، مج21، ع01، جامعة قسنطينة، 2006م، ص201.

1805م إلى 1816م، وقد كان لها تأثر على العلاقات الجزائريّة المغربية، في ذلك أنه كان لسلاطين المغرب دور كبير فيها.

إذ أنهم سعوا دائما إلى تحصيل بعض الأراضي الغربية للجزائر، حيث وقفوا إلى جانب هذه الثورة ودعموها ساعين للقضاء على التواجد العثمانيّ والحد من توسعه في غربها.

2- ثورة ابن الأحرش ببايلك الشرق (1804-1807م):

تنسب هذه الثورة إلى الحاج محمد بن عبد الله بن الأحرش المعروف لدى العامة من الناس بتسمية "البودالي"[1]، وقد عرف عند البعض بالشريف المغربي، وهو رجل مغربي كان يزعم أنه من شرفاء ملوك فاس، و قد صاحب ثورته ظروف خارجية جعلت الكثير من الباحثين يربطها بها منها توتر العلاقة بين الجزائر وتونس، وفي هذا السياق حاول باي تونس حمودة باشا الحسيني إثارة الفوضى والمشاكل لحكام الجزائر الذين كان يعاديهم، فكانت ثورة ابن الأحرش فرصة مواتية لباي تونس من اجل الحد من طموحات حكام الجزائر ودرأ الخطر الجزائريّ عن تونس إذ أن ابن الأحرش كان قد التقى بباي تونس عند عودته من مصر هذا الأخير حرض ابن الأحرش على الثورة ضد الحكم العثمانيّ[2].

---

[1]- **البودالي:** ان ابن الأحرش يلقب بـ "البودالي"، وقد جاء في أوصافه الجسمية بأنه رجل طويل القامة، وفي مقتبل العمر بوجه نشيط، وبلحية حمراء، وقد كان يلبس كسوة الدرقاوة وهي عبارة عن ثياب الخرق ممزقة للدلالة على قمة الزهد. ينظر: عبد الرؤوف بن قاصير، **سياسة تجنيد المتطوعين في الجيش الجزائريّ خلال العهد العثمانيّ 1519-1830م**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة بسكرة، 2023-2024م ص104.

[2]- زينب جعني، ثورة ابن الأحرش في بايلك الشرق(1800-1807م)، **مجلة عصور جديدة**، ع 18، جامعة وهران، أوت 2015م، ص129.

كما حاول الانجليز ضرب المصالح الفرنسيّة بالجزائر مستغلين ثورة ابن الأحرش، خاصة وأن من الفرنسيّين من يقول أن ابن الأحرش كان على علاقة بالانجليز منذ أن كان في مصر[1].

وبالتالي يمكن القول أن الثورات المحلية أثرت في طبيعة العلاقات الجزائريّة الأوربيّة إذ في كثير من الأحيان كانت تتم بدعم من أطراف خارجية كما رأينا في ثورة ابن الشريف الدرقاوي وثورة ابن الأحرش وهو ما انعكس سلبا على طبيعة علاقات الجزائر الخارجية بغيرها من الدّول.

[1]– ناصر الدين سعيدوني، **ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثمانيّ**، ط2، دار البصائر، الجزائر، 2009م، ص28.

الفصل الثاني

الفصل الثاني جوازات السّفر البحريّة ومكانتها في البحر المتوسّط

- ✓ المبحث الأول: تعريف جواز السّفر
- ✓ المبحث الثاني: الجهات المسؤولة عن إصدار جوازات السّفر البحريّة:
  - أولا: حاكم الإيالة
  - ثانيا: الغرف التجاريّة الأوربيّة
  - ثالثا: حاكم الباستيون
- ✓ المبحث الثالث: طرق الحصول على جوازات السّفر:
  - أولا: الإتّاوات والهدايا الإلزامية (القنصلية)
  - ثانيا: السّفن التي تحمل الأسرى الذين تمت فديتهم في الإيالة
  - ثالثا: شراء السّفن من الإيالة

المبحث الأول: تعريف جواز السّفر:

جاء اصطلاح جواز السّفر ترجمة عن الكلمة الإنجليزيّة (passport)، وهي ذات أصل وتطور تاريخي بحيث جاءت نتيجة اتحاد كلمتين فرنسيتين هما (passer) والتي تعني يمر وكلمة (port) والتي تعني الميناء أو البوابة، وقد كان لها استخدام واسع في العصور القديمة عند المرور بالمدن الأوربيّة التي تحيط بها الأسوار التي كانت تمر بها أعداد قليلة من الناس[1].

على مر القرون ورد جواز السّفر بالعديد من التّسميات المختلفة، بما في ذلك: إذن بالمرور من ميناء أو مغادرة البلاد، أو للدخول إلى بلد أجنبي أو المرور عبره، تصريح للجنود بمغادرة خدمتهم، رسالة بحر، ووثيقة صدرت في وقت الحرب لحماية الشّخص من العمليات العامة للأعمال العدائية[2]، كما يعود العثور على استخدام كلمة جواز سفر في الاتفاقيات الدّولية إلى معاهدة كوبنهاغن عام 1670م بين بريطانيا والدنمارك، حيث يشبه المصطلح الرسالة البحريّة التي تنص على وجوب حمل رسائل جوازات السّفر بالنسبة للرجال والسّفن والبضائع التي تحملها في أوقات الحرب لمنع الاحتيال والتأكد من جنسيتهم[3].

يكتب الجواز على صفيحة من جلد رقيق، بطريقة مزخرفة مع رشاشات منقوشة أو مرسومة بقلم على الهامش، مع الحفاظ على عود مرقم بممرات ضيقة

---

[1]– محمد عودة الجبور، **مكافحة تزوير الجوازات ووثائق السّفر**، ط1، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1408هـ، ص18.

[2] - Adam I. Muchmore, Passports and Nationality in International Law, Penn State Law, 2004 p319.

[3]- Sara Dehm, International Law's, Objects Oxford University Press, 2018, p2

تتناسب مع شكل تلك الرشّاشات المائية، والتي هي موحدة ومرسومة بدقة على حافة الزخرفة[1].

وكانت مدة صلاحية هذا الجواز هي رحلة واحدة إذا كانت داخل البحر الأبيض المتوسّط، بينما إذا كانت السّفن تُبحر خارجه فإن مدة صلاحيته تكون أطول ما بين السنة إلى ثلاث سنوات[2].

[1]– جيمس ولسون ستيفن، **الأسرى الأمريكان في الجزائر1795–1796م** ، تر: علي تابليت، منشورات ثالة الجزائر، 2007م، ص 173.

[2]– صرهودة يوسفي، جوازات إيالة الجزائر ومكانتها في حوض البحر الأبيض المتوسّط، **مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية**، مج07، ع01، جامعة قسنطينة، مارس 2021م، ص297.

المبحث الثاني: الجهات المسؤولة عن إصدار جوازات السّفر البحريّة:

أولا: حاكم الإيالة:

يمثل الدّاي[1] السّلطة العليا في إيالة الجزائر ويتمتع بصلاحيات واسعة في إدارة شؤون الإيالة بما في ذلك اصدار الجوازات البحريّة، فهو المسؤول الرسميّ الأوّل عن اصدار جوازات المرور البحريّة وتنظيم كيفية مراقبة السّفن وتفتيشها في عرض البحر والتأكد من حملها جواز مرور أو رخصة معترف بها، كما كان يشرف الدّاي عن إحداث أي تغيرات في جوازات المرور التي تصدرها الدّول الصديقة لإظهارها لسفن البحارة البحريّين[2].

ففي سنة 1583م، قام حسان آغا حاكم الجزائر في تلك الفترة بمنح جواز سفر لأحد التّجار الإنجليز جاء فيه: " **نحن نائب مملكة الجزائر حسان آغا، منحنا التاجر توماس سينغلتون (Thomas Singleton) وبحارته جواز سفر، يسمح لهم بالإبحار في المتوسّط بكل حرية... ونأمر بحارتنا وقادة المشرق بعدم التعرض لهذا التاجر، إن صادف وإلتقيتم به في بحار جنوة، فرنسا، نابولي، البليار وسردينا... وقعت في قصر الدّاي بتاريخ 1583/06**"[3].

---

[1]– **الدّاي**: كلمة تركية تعني الخال ولم تستخدم إلاّ للدّلالة على عمل وظيفي في الجزائر وتونس، وكانت في بادئ الأمر لقب شرفي استخدم لوظيفة عسكرية ، وكان الدايات يحكمون كأسياد مطلقين يعاونهم مجلس الديوان. يُنظر: شارل روبير أرجون، **تاريخ الجزائر المعاصرة**، تر: عيسى عصفور، ط1، منشورات عويدات بيروت، لبنان، 1982م، ص ص 11–12.

[2]– صرهوة يوسفي، المرجع السابق، ص ص 297–298.

[3]– بلقاسم قرباش، العلاقات الجزائريّة الانجليزية (1661–1682): قراءة جديدة في العلاقة بين الطرفين، **مجلة كان التاريخية**، القاهرة، مصر، سبتمبر 2017م، ص 535.

أمـا المعاهـدة البحريّـة الهولنديّـة عـام 1731م، نصـت فـي بنـدها الأوّل علـى أنّ الـدّاي عبـدي باشـا[1] راسـل دولـة الأراضـيّ المنخفضـة (هولنـدا) عـام 1730م طالبـا منهـا تزويـد سـفنها المتوجهـة إلـى الهنـد بجـوزات لاسـتظهارها عنـد تفتيشـها مـن طـرف السّـفن البحريّـة فـي المحـيط الأطلسـيّ، لتجنـب كـل نـزاع قـد يحـدث بـين الطـرفيين، علـى أن تكـون هـذه الجـوازات مغـايرة للجـوازات التـي تُعطـى للسـفن التجاريّـة فـي المتوسّـط، وهـذا بسـبب أن السّـفن المبحـرة إلـى الهنـد قـد تبقـى خـارج الـبلاد لمـدة مـن ثمـاني إلـى عشـر سنوات، وهي فترة قد يحدث فيها تغيير في شكل الجوازات وعلى ذلك فقد تم الاتفاق على أن الجوازات التي تمنح للسفن المبحرة إلى الهند لن يعتريها أي تغيير[2].

ومـن أجـل التمييـز بينهـا وبـين الجـوازات الأخـرى فإنـه يـتم ختمهـا بخـاتم الدّولـة وتبقـى قسـيمة مـن هـذا الجـواز مختومـة هـي الأخـرى بـنفس الخـتم، وعنـد زيارتهـا والقيـام بتفتيشـها تـتم المقارنـة بـين الخـتم الـذي علـى القسـيمة وبـين الـذي علـى الجـواز فـإن وجـد تطابقـا بينهمـا فـإن البحـارة الجزائـريّين يخلـون سـبيل السـفينة دون إلحـاق أي أذى وبـأي صورة كانت، والبحارة الذين سيرتكبون مخالفات ضدها سيعاقبون عقوبة مثلى[3].

---

[1]– **عبدي باشا:** تقلد منصب باي التيطري ثم آغا السبايهية، ليتولى بعد ذلك منصب داي الجزائر وهو في نحو السـتين مـن عمـره بعـد مقتـل الـداي محمـد باشـا فـي18 مـاي 1724م، وُصـف بالوداعـة ودماثـة الأخـلاق، وبأنـه الأحـقّ بـالحكم مـن غيـره فـي تلـك الفتـرة. ينظـر: عبـد الهـادي رجـائي سـالمي: معاهـدة السـلام بـين إيالـة الجزائـر ومملكة السويد عام (1729م) **مجلة أسطور**، العدد5، الدوحة، قطر، جانفي 2017م، ص 79.

[2]– جمـال قنـان، **نصـوص ووثـائق فـي تـاريخ الجزائـر الحـديث 1500–1830م**، طبعـة وزارة المجاهـدين الجزائر، 2007م، ص 123.

[3]– جمال قنان، نصوص ووثائق...، المرجع السابق، ص123.

ثانيا: الغرف التجاريّة الأوربيّة:

بعد توقيع معاهدات السلام مع إيالة الجزائر، حصلت دول شمال أوربا على امتياز انشاء مصلحة جوازات المرور الجزائريّة في الغرف التجاريّة، ومن أهم هذه الغرف غرفة التّجارة السويديّة وقد تم الإعلان عن انشاء هذه المصلحة من طرف الملك السويديّ في بيان رسمي بتاريخ الثاني عشر جانفي عام 1730م، وتم نشر القواعد والتعليمات الخاصة بها في مختلف المدن والموانئ السويدية وهذا ليتمكن الجميع من الإطلاع عليها ومعرفة قواعدها وطرق الحصول على هذه الجوازات[1].

ومن بين هذه القواعد والتعليمات نذكر:

- كلّ سفينة تبحر جنوب (رأس فانستير) أقصى شمال غرب إسبانيا وجب عليها أن تحمل جواز سفر جزائري.
- لا يُسمح لأي ربّان بأن يحمل الجواز إلاّ إذا كان سويديا، غير أنه يمكن للأجنبي أن يحملها شرط أن تتعدى إقامته في السويد ثلاثة سنوات.
- للحصول عليه يُقسم مالك السّفينة اليمين بأنه المالك الوحيد لها، وأنّ الجواز لن يُستعمل إلا على هذه السّفينة، ثم يدفع ثمنا معينا مقابل الجواز حسب حمولة سفينته.
- تُرسل الوثائق من مقر الحاكم إلى غرفة التّجارة التي تُصدر بدورها جواز السّفر.

[1]– عبد الهادي رجائي سالمي، عماد عطوي، جواز السّفر البحريّ الجزائريّ: سبيل الدّول الشمالية الأوربيّة للولوج الآمن إلى البحر الأبيض المتوسّط، **المجلة التاريخية الجزائريّة**، ع09، جامعة المسيلة، سبتمبر 2018م، ص 136.

- يُقسّم الجواز بخط مُتموّج إلى شطرين، يُرسل الشطر الأوّل إلى الجزائر، ويُحتفظ بالثاني على متن السّفينة لكي يُظهره القبطان عند تفتيش السّفينة من طرف الريّاس الجزائريّين للتأكّد من أنها سويديّة.
- تمتد صلاحية الجواز الجزائريّ لرحلة واحدة فقط، و إذا تبدّل أي شيء بخصوص السّفينة كتغيّر رُبّانها أو مالكها، يجب إبلاغ غرفة التّجارة على الفور لتُغيّر المعلومات في الجواز.
- عند عودة السّفينة من رحلتها ينبغي على الربان أن يعيد جواز السّفر لغرفة التّجارة في مدة لا تفوق ثمانية أيام إن كان الميناء في ستوكهولم، أمّا إن كان الميناء خارج العاصمة، يُمنح الربّان 14يوما ليسلم الجواز لحاكم المقاطعة الذي بدوره يرسلها إلى غرفة التّجارة.
- إذا ما أساء أحد استعمال الجواز البحريّ البحريّ أو زوّره، فإن العقوبة المترتّبة عن ذلك هي الإعدام. وإذا ما أعطى المالك معلومات خاطئة عن سفينته في جواز السّفر، أو أرسل سفينته للإبحار دونه، يُعاقب بدفع غرامات مالية كبيرة. و إذا ما أُسرت سفينة لا تحمل جواز السّفر فإن القبطان في حالة ما إذا عاد يُعاقب بسجنه شهرا كاملا[1].

[1]– عبد الهادي رجائي سالمي، **العلاقات الجزائريّة الإسكندنافية في الفترة العثمانيّة:1141-1206هـ/1729-1792م** رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر2، 2014-2015م، ص89.

ثالثا: حاكم الباستيون[1]:

جاء في البند الثاني من المعاهدة الجزائريّة الفرنسيّة سنة 1661م، أنه يمكن لحاكم الباستيون الحق في اصدار جوازات سفر وهذا من خلال ما نص عليه هذا البند: "**كل السّفن والمراكب، فرنسية هي أم تابعة للأمم الأخرى يمكنها التردد على هذا الميناء (الباستيون)، إذا كانت تحمل رخصة مرور مستخرجة من عند حاكم الباستيون دون أن يعترض طريقها أحد أو يعتدي عليها**"[2].

وأعيد التأكيد على هذا البند في معاهدة 1695م بصيغة أخرى: "**إذا التقت سفن الإيالة دار الجهاد بالسّفن الفرنسيّة وبمراكب صيد المرجان ذاهبة أو آتية والتي تخص تجار الباستيون وبعد تبادل التعارف فيما بينهما فإنه يترك لها كامل الحرية إذا كانت مزودة بالرخص والجوازات مستخرجة من الباستيون وبعد ما يتم تفحصها بعناية وتثبت صحتها، لمتابعة رحلتها ولا يجوز التعرض لها ولا لبحارتها تحت أي مبرر تحت أي مبرر كان...**"[3].

---

[1]– **الباستيون:** المعروف بحصن فرنسا يقع على بعد 48 كلم شرق مدينة عنابة، أنشئ ليكون مركزا تجاريا عملا بالامتيازات التي تحصلت عليها فرنسا من الجزائر مقابل دفع مبالغ مالية سنوية لديوان الجزائر. ينظر: ج.أو. هابنسترايت، **رحلة العالم الألماني: ج.أو. هابنسترايت إلى الجزائر وتونس وطرابلس(1145هـ/1732م)**، تر وتق وتع: ناصر الدين سعيدوني، دار الغرب الإسلاميّ، تونس، د.ت، ص95.

[2]– جمال قنان، نصوص ووثائق...، المرجع السابق، ص 277.

[3]– المرجع نفسه، ص ص 319–320.

المبحث الثالث: طرق الحصول على جوازات السّفر:

أولا: الإتّاوات والهدايا الإلزاميّة (القنصلية):

فرضت الجزائر على الدّول الأوربيّة التي تتعامل معها تجاريا إتّاوات مقابل السّماح لها بحريّة الملاحة في الحوض الغربيّ للمتوسّط، وإعطاء تجار تلك الدّول امتيازات خاصة[1]، أما في ما يخص الهدايا التي تقدمها الدّول الأوربيّة فتعرف بالهدايا القنصليّة (consulaire present)، وتتكون من نوعين: هدايا تقدم بمناسبة مجيء قنصل جديد وهدايا تقدم في المناسبات السعيدة مثل رأس السّنة والأعياد أو بمناسبة معالجة قضايا هامة، ويتم توزيع الهدايا على الشّخصيات النافذة في الدّولة أي كبار الموظّفين كل حسب مكانته[2].

اختلفت طبيعة الهدايا التي كانت تقدمها الدّول الأوربيّة المسيحية لإيالة الجزائر من فترة إلى أخرى ومن دولة إلى أخرى[3]، إذ مع ضعف البحريّة الجزائريّة تحولت الإتّاوات التي تدفعها القوى الأوربيّة إلى ما يشبه الهدايا الإلزامية والتّرضية البروتوكولية باختلاف المناسبات من أجل التأكيد على الرّوابط الثنائية بينهما أو عند تجديد معاهدات السلم من أجل حماية سفنها والحصول على جوازات سفر وامتيازات تجارية[4].

---

[1]– ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية ...، المرجع السابق، ص140.

[2]– صالح عباد، المرجع السابق، ص351.

[3]– سمير مشوشة، **الموارد البحريّة للجزائر العثمانيّة خلال القرنين 11-17/12-18م**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة قسنطينة، 2018-2019م، ص293.

[4]– بليل رحمونة، **القناصل والقنصليات** ...، المرجع السابق، ص101.

وبما أن التنافس كان واضحا بين القناصل والمبعوثين الأوربيّين، فإن ارتفاع قيمة الهدايا أصبح جليا وهذا تقربا من العناصر النافذة في الإيالة، ومع دخول دول أخرى جديدة منافسة فالكل يقدم الأفضل والأغلى وذلك ما عبر عنه القنصل الفرنسيّ دوران (Durand) في مراسلة إلى حكومته بتاريخ 22 أفريل 1730م يوضح فيها سبب رفض الدّاي للشراشف اللّندنية التي لم تتناسب وذوقه مقارنة بالهدايا السويديّة القيّمة التي جاء بها الكونترابرال[1].

ثانيا: السّفن التي تحمل الأسرى الذين تمت فديتهم في الإيالة:

يعد الحصول على الحصول وثيقة جواز السّفر اجراء مهم جدا في إنجاح عملية افتداء الأسرى الموجودين لدى إيالة الجزائر، ويتم على وثيقة هذا الجواز كتابة جميع شروط عملية الفدية ففي احدى الجوازات التي منحها الدّاي محمد بن عثمان باشا[2] للبعثة الدينيّة الإسبانيّة المنتسبة لمجموعة الثالوث المقدس، وتعتبر هذه المجموعة الدينية واحدة من المجموعات المسيحية المتخصصة في عمليات افتداء الأسرى، وتضمن هذا الجواز الذي منحه الدّاي للسفن التي قدمت للجزائر من أجل فدية هؤلاء الأسرى مجموعة من المعلومات وهي:

- اسم البابا الذي تولى عملية الفداء.
- جنسية الأسرى وديانتهم.

---

[1]– رحمونة بليل، القناصل والقنصليات...، المرجع السابق، ص103.

[2]– **محمد عثمان باشا:** من أشهر دايات الجزائر، أوصى له علي باشا بوصباع بالحكم قبل وفاته بويع بالحكم في 03 فيفري 1766م، كان يحب الجهاد فوقعت في زمانه حروب كثيرة، منها ثلاث حروب مع الإسبان ينظر: الحاج أحمد الشريف الزهار، **مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار**، تح: أحمد توفيق المدني ش.و.ن.ت، الجزائر، 1974م، ص 25.

- ذكر تفاصيل عملية الفدية مع وظيفة الماك والمال المدفوع[1].

ومنه نستنتج أن سبب منح الجواز في هذه الحالة هو ضمان الحماية والأمن لهذه السّفن في البحر الأبيض المتوسّط.

ثالثا: شراء السّفن من الإيالة:

من الطرق الأخرى التي يمكن من خلالها الحصول على الجواز الجزائريّ هو إذا ما تمكن قبطان ما من شراء سفينة من الرّياس في الجزائر، فإنه يتم منحه جواز سفر يمكنه من المرور في البحر المتوسّط، واستنادا إلى الدكتور صرهودة يوسفي فإن مصطفى رايس قد غنم سفينة من نوع بيك بثلاث صواري باعها بـ4000 دورو صبانية، كما كتبت كل مواصفات السّفينة واسم القبطان، وهذا بعد اعتماد الدكتور على (وثائق المجموعة 3190، الوثيقة رقم 388 بالمكتبة الوطنية)، ومما ورد في نص الجواز مايلي:

"**هذا البصابورطا حامله قبطان زميرلي من فرقة الروم مسماة دميتري ومن رؤساء أجواقنا المنصور ريس مسماه مصطفى ريس قد غتنم قطعة بيك (...) بيع للحامل المذكور (...) أداء وتسليم ووضع صحبته تسعة نوات بحريّة وعلق سنجاق العثمانلي وعزم بالسّفر لبلد أزمير وطلب من طرفنا إذن**"[2].

يتضح من خلال هذا أن القبطان الذي يقوم بشراء سفينة من إيالة الجزائر يحصل معها على جواز مرور الإيالة من أجل ضمان أمنها وسلامتها في البحر الأبيض المتوسّط.

---

[1]- يوسفي صرهودة، جوزات إيالة الجزائر...، المرجع السابق، ص ص 303-304.

[2]- المرجع نفسه، ص 303.

الفصل الثالث

الفصل الثالث تأثير جوازات السّفر البحريّة على العلاقات الجزائريّة الأوربيّة

- ✓ المبحث الأول: مظاهر التأثير السياسيّ
  - أولا: المعاهدات الجزائريّة الأوربيّة
  - ثانيا: آلية تفتيش السّفن
  - ثالثا: تزوير جوازات السّفر
- ✓ المبحث الثاني: التأثيرات الاقتصادية
  - أولا: تأثير جوازات السّفر على اقتصاد إيالة الجزائر

المبحث الأول: مظاهر التأثير السياسي:

أولا: المعاهدات الجزائريّة الأوربيّة:

العديد من الباحثين الجزائريّين يرجعون توقيع المعاهدات مع الدّول الأوربيّة إلى القوة البحريّة الجزائريّة، بينما لدى الدّول الأوربيّة ماهي إلاّ عمليات قرصنة ضد السّفن، وحجتهم في ذلك ما ورد في العديد من نصوص المعاهدات التي كانت بين الطرفين حول حرية الملاحة وعدم مضايقة السّفن، بالإضافة إلى البنود التي نصت على تحرير وكيفية افتداء الأسرى[1].

لكن تغير سياسة الدّول الأوربيّة اتجاه الجزائر، لا يرجع فقط إلى قوة البحريّة الجزائريّة وإنما يعود أيضا لعجز قادة الدّول الأوربيّة في تطوير سياسية جماعية حقيقية ضد الجزائر وتفضيل كسب ودها عن طريق دفع الهدايا والإتاوات[2]، وهي الطريقة الأقل تكلفة بالنسبة لهم وهذا بهدف تأمين تجارتها في المتوسّط بعد تعطلها لفترات طويلة بسبب القرصنة[3] البحريّة.

---

[1]– اسماعيل توتة: **علاقات الجزائر مع دول بحر الشمال (من القرن 17م إلى القرن 19م)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة خميس مليانة، 2021–2020م، ص49.

[2]– وليم سبنسر: **الجزائر في عهد رياس البحر**، تعليق وتقديم عبد القادر زيادية، دار القصبة، الجزائر 2006م، ص 176.

[3]– **القرصنة:** هي نوع من أنواع الجهاد البحريّ التي كانت تقع بين الدّول المتعادية، وكانت الغاية منها حماية المسلمين من جهة وضرب اقتصاديات العدو بالاستيلاء على البضائع الصادرة منه أو الواردة عليه، وبما أن القرصنة التي كانت تمارس من طرف العثمانيّين في الحوض الغربي، كانت تخضع لنظم وقوانين ولها تقاليد معروفة فإنه يمكن القول بأنها جهادا بحريا ما دام الغرض منه الدفاع عن أرض الإسلام، فالعثمانيّين مسلمين فمن الواجب على المسلم الدفاع عن أرضه . ينظر: أحمد توفيق المدني، حرب الثلاثمائة سنة...، المرجع السابق، ص 72.

فالعديد من الدّول الأوربيّة عانت من حجز السّفن وأسر رعاياها ما جعلها تدخل في حرب مع الجزائر لوقف هذا العدوان، غير أن جميع حملاتها فشلت ما جعلها تبحث عن طرق سلمية لحل هذه الخلافات، والذي كان بعقد اتفاقيات سلام مع الجزائر لتضمن أمن سفنها ورعاياها[1].

وكانت أكثر الدّول الأوربيّة احتكاكا بالجزائر بلدان شمال أوروبا وانجلترا وفرنسا وهولندا والدويلات الايطالية وإسبانيا والبرتغال، إذ بلغ مجموع الاتفاقيات والمعاهدات الي أبرمتها انجلترا مع الجزائر 27 معاهدة، ووقعت فرنسا 58 إتفاقا ومعاهدة بين 1619 و1830م. أما هولندا فقد وقعت عدة إتفاقيات منها اتفاق عام (1682)[2]، كما عقدت البرتغال مع الجزائر أربعة معاهدات سنة 1785م، ومعاهدة هدنة سنة 1793م، ومعاهدتي سلم سنتي 1795م و1813م[3].

في حين وقعت السويد 3 معاهدات سلم وتجارة مع الجزائر سنة 1729م 1792م، 1794م، كما أن الدانمارك هي الأخرى وقعت معاهدتي سلم 1746م و1772م، ومع إسبانيا معاهدتي سلم وصداقة 1786م و1791م، والبندقية معاهدة سلم وتجارة عام 1763م، ومع سردينا أيضا معاهدة سلم عام 1816م، وكذلك

---

[1]– زهرة محجوبي، أهم مراكز الصناعة البحريّة الحربية الجزائريّة خلال العهد العثمانيّ (1529–1830م) وتفاعلها مع جوانب الحياة، **مجلة الدراسات التاريخية والعسكرية**، ع1، المركز الوطني للدراسات والبحث في التاريخ العسكري الجزائريّ، جانفي 2019م، ص61.

[2]– يحي بوعزيز، **مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدّولية**، طبعة خاصة، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م، ص 62

[3]– مولود قاسم نايت بلقاسم، **شخصية الجزائر الدّولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830م**، ج1، دار الأمة الجزائر، 2012م، ص ص 91 – 93.

مملكة صقلية معاهدة سلم سنة 1816م، وأخرى مع مملكة هامبورغ سنة 1751م ومعاهدة صلح مع امبراطورية توسكانا سنة 1748م، وكذلك مع مملكة المجر وكذلك النمسا التي وقعت 3 معاهدات 1727م و1748م و1757م[1].

من خلال هذا نستنتج أن معاهدات الدّول الأوربيّة مع إيالة الجزائر كانت ذات تأثير مباشر وحاسم على نظام جوازات السّفر البحريّة، فبتثبيت هذه المعاهدات أصبحت السّفن التجارية الأوربيّة تبحر بأمان في البحر المتوسّط، وكان لزوما عليها حمل جوازات سفر كوسيلة للتمييز بين سفن الدّول الصديقة من الدّول المعادية.

ثانيا: آلية تفتيش السّفن:

كانت جوازات السّفر البحريّة أداة محورية في ضمان أمن وسلامة السّفن الأوربيّة في البحر الأبيض المتوسّط، خاصة وأن هذا العصر تميز بالنشاط الكبير لأعمال القرصنة لذلك تضمنت المعاهدات المختلفة التي وقعتها إيالة الجزائر مع مختلف القوى الأوربيّة على نصوص تعلقت بالضمان المتبادل لأمن السّفن وسلامتها، سواء أثناء إبحارها، أو أثناء لجوئها إلى الموانئ، سواء إذا كانت فارة من سفن معادية أو بحاجة إلى الصيانة وغير ذلك.

فالعديد من السّفن كانت عرضة لخطر الهجوم من قبل القراصنة الأوروبيين وما قد يترتب عن ذلك من وقوعها في الأسر، وبسبب تكرار مثل هذه الحالات فإن إيالة الجزائر ومن خلال معاهداتها مع القوى الأوربيّة سعت إلى منع تكرار هذا الأمر ففي المعاهدة المئوية بين الجزائر وفرنسا تضمنت في بندها السابع ما ينص

[1]– عبد الهادي رجائي سالمي، الدبلوماسية...، المرجع السابق، ص ص271–278.

على عدم التعرض إلى السّفن البحريّة التابعة للدولتين والتي تكون مزودة بالجوازات المتفق عليها، وتطرق نفس البند إلى كيفية و اجراءات تفتيش السّفن[1].

ولهذا كان تفتيش السّفن من قبل الأسطول الجزائريّ في العهد العثمانيّ عاملاً رئيسيًا في تشكيل العلاقات الجزائريّة الأوربيّة، والتي اتسمت بالتقلب بين التعاون والصراع، خاصة وأن قانون البحار في العصر الحديث يقر مبدأ تفتيش السّفن الصديقة للتأكد من حقيقة انتمائها ونوعية حمولتها ووجهتها وهوية المسافرين المقلين لها إلى غير ذلك. فالتمييز بين الأصدقاء والأعداء في أعالي البحار لا يمكن أن يتم في ذلك الوقت بدون التفتيش، وهذا الاجراء له أهمية كبرى في منظور مصالح البلاد السياسية والاقتصادية[2].

فالعديد من معاهدات الجزائر مع الدّول الأوربيّة نصت في أحد بنودها اجراءات التفتيش التي تقوم بها السّفن الجزائريّة على السّفن الأوربيّة والتحقق من حملها لجوازات سفر[3]، وهذا ما نجده في البند الرابع في معاهدات السلام بين الجزائر ودول مثل: السويد، الدنمارك، النمسا، هامبورغ، أنه عندما تلتقي مراكب الرياس الجزائريّين بسفن الدّول الأوربيّة في غير المياه الإقليمية لهذه الأخيرة، لا

---

[1]– شرقي عامر، درعي فاطمة، جهود إيالات الحوض الغربي للمتوسط في تأمين مجالها البحريّ خلال القرنين 17 و18م، **مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية في شمال إفريقيا**، مج5، ع3، جامعة معسكر، جوان 2022م، ص 574.

[2]– جمال قنان، **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد الجزائر، 1994م، ص40.

[3]– عبد القادر فكاير، جوانب من العلاقات الجزائريّة النمساوية– المعاهدات والوجود القنصلي النمساوي بالجزائر(1727–1830م)، **المجلة العربية للعلوم الإنسانية**، ع165، جامعة الكويت، 2024م، ص254.

يُفترض بالرياس الجزائريّين أن يُرسلوا إلا زورقا واحدا على متنه ضابطان اثنان فقط لتفتيش السفينة والتحقق من جوازها[1].

وعندما تظهر السفينة المعنية جواز سفرها الصادر عن أميرالية تلك الدّولة أو غرفة التّجارة، فيتحتم على الزورق السابق ذكره أن يعود مباشرة إلى مركب الرايس وأن يترك السفينة تكمل رحلتها، ونفس الشيء تقوم به المراكب الحربية لتلك الدّول عند ملاقاتها سفن جزائرية في عرض البحر.

وقد شغلت قضية تفتيش السّفن الحاملة للجواز حيزا في بنود المعاهدات الجزائريّة الفرنسيّة فالبند الخامس من معاهدة السلم المبرمة بين فرنسا والإيالة، نص على "**أن السّفن المبحرة تحت راية فرنسا والمزودة بجوازات مستخرجة من الأميرالية وفقا للنموذج، يترك لها حرية الابحار ولا يرسل لتفتيشها سوى شخصين وطاقم القارب ولا يدخل أحد إلا بإذن صريح من قائد المركب**"[2].

ونفس الأمر بالنسبة للمعاهدات الجزائريّة الانجليزية فالمعاهدة التي أبرمت عام 1662م، والتي بمقتضاها أنهيت حالة الحرب بين البلدين، نص البند الرابع عشر منها على:" ...**عند التقاء السّفن التجارية التابعة لرعايا ملك بريطانيا العظمى بالسّفن الحربية التابعة للجزائر في البحار الغير التابعة لأراضي جلالته، فإن هاته الأخيرة تستطيع أن ترسل شخصين مع طاقم الزورق الذي يقلهما لزيارتها. ولن يسمح لغيرهما بالصعود إليها بدون إذن قائد السفينة**"[3].

---

[1]– جون ب وولف، الجزائر وأوربا...، المرجع السابق، ص 322.

[2]– يوسفي صرهودة، جوازات إيالة الجزائر....، المرجع السابق، ص307.

[3]– جمال قنان، نصوص ووثائق...، المرجع السابق، ص119.

لكن في بعض الأحيان تحدث التباسات بين القراصنة الجزائريّين والسّفن الأوربيّة نتيجة عدم تأكد هؤلاء من ما إذا كان القراصنة القادمون جزائريون أم سلاويون، ذلك أن قراصنة سلا كانوا على غرار الجزائريّين يرفعون أعلاما مزيفة حتى اللحظة الأخيرة لكي يستفيدوا من عنصر المفاجأة، فمن هذه الالتباسات ما حدث بتاريخ 30 اكتوبر 1748م، عندما أسر قرصانان جزائريان سفينة فرنسية قادمة من العالم الجديد، والسبب هو أن الربان الفرنسيّ منع الرايس الجزائريّ من الصعود إلى السفينة وإظهار جواز سفره، وأطلق النار على الجزائريّين فقتل بعض الجنود وجرح 25 آخرين، وكرد فعل صعد الجزائريّون إلى المركب الفرنسيّ و قاموا بمذبحة في حق كل من وجدوه، وتم اقتياد الربان وسفينته إلى الجزائر كغنيمة حرب، وفي دفاعه عن نفسه، ادعى الربان الفرنسيّ أنه لم يكن يعلم أن الجزائريّين يملكون ذلك النوع من السّفن الذي ظنها سفينة من سلا التي كانت في حرب مع فرنسا[1].

وفي حادثة أخرى حدثت للرياس بعد تلقي ثلاثة قراصنة جزائريين طلقات مدفعية من سفن سويدية حاولوا تفتيشها، ثم تعرض قرصان جزائري آخر لطلقات مدفعية متعاقبة من سفينة سويدية بعشرة مدافع بعدما رفع الراية ليعرف عن هويته وهو الأمر الذي أثار استياء السلطات الجزائريّة وعلى رأسها الداي إلى قدم شكاوى لدى القنصل السويدي براندل (Brandel)، الذي بدوره أخطر البلاط السويدي بهذه التطورات وأشعره بمدى الاستياء الذي يعم نفوس السلطات الجزائريّة بهذا

[1]– عبد الهادي رجائي سالمي، عماد عطوي، جواز السّفر البحريّ الجزائريّ: سبيل الدّول الشمالية الأوربيّة للولوج الآمن إلى البحر الأبيض المتوسّط، **المجلة التاريخية الجزائريّة**،ع09، جامعة المسيلة، سبتمبر2018م ص140.

الخصوص، كما حذر ملكه من أن حوادث مثل هذه يمكن أن تنتج قطيعة مع الجزائر مما سيسبب نهاية مأساوية للتجارة والملاحة السويديتين[1].

لقد كان تفتيش السّفن الأوربيّة من طرف السلطات الجزائريّة لتحقيق العديد من الأغراض نذكر أهمها:

التحقق من صحة جوازات السّفر البحريّة: إذا كانت السفينة تحمل جواز سفر صحيحًا وصادرًا من دولة لها معاهدة سلام مع الجزائر، تترك لتمر بسلام، أما إذا لم يكن لديها جواز سفر، أو كان مزورًا، أو كانت تنتمي لدولة في حالة حرب مع الجزائر، فإنها تعتبر هدفًا مشروعًا للأسر.

منع الغش والتهريب: كان الجزائريّون يفتشون السّفن للتأكد من أنها لا تحمل بضائع مهربة أو محظورة، أو أنها لا تنقل ركابًا أو جنودًا من دول معادية متخفين تحت علم دولة صديقة. كانت هذه الممارسة تهدف إلى حماية المصالح الاقتصادية والأمنية للجزائر.

تأكيد سيادة ونفوذ الجزائر: كان حق تفتيش السّفن في البحر المتوسّط يعكس سيادة إيالة الجزائر ونفوذها البحريّ، فقدرة الأسطول الجزائريّ على إيقاف السّفن الأوربيّة وتفتيشها كانت تذكيرًا دائمًا للقوى الأوربيّة بأن عليها التعامل بجدية مع الجزائر واحترام معاهداتها.

ثالثا: تزوير جوازات السّفر:

كان لظاهرة تزوير جوازات السّفر البحريّة تأثير كبير على العلاقات بين الجزائر والدّول الأوربيّة، فقد كانت هذه الجوازات، التي تمنح السّفن الأوربيّة حق

[1]– عبد الهادي رجائي سالمي، عماد عطوي، جواز السّفر البحريّ الجزائريّ...، المرجع السابق، ص140.

المرور الآمن في البحر المتوسّط مقابل دفع إتاوات ورسوم مقابل تلك الجوازات ذات قيمة عالية، مما جعلها هدفًا دائما لعمليات التزوير.

من بين أهم الأسباب التي شجعت على تزوير الجوازات، والتي كانت مسألتها تطرح بقوة هي اللغة التي كتبت بها هاته الوثيقة، فمعظم الرياس كانوا أميين ولا يعرفون قراءة اللغات الأوربيّة ومن بينها الفرنسيّة والإنجليزية[1]، وما يثبت ذلك هو رد الداي مصطفى باشا على رسالة نابليون بعد احتجاجه على حجز مركبين فرنسيين حيث قال الداي مصطفى باشا في رده: "**حذرتكم من أن رئاسي لا يعرفون قراءة الأحرف الأوربيّة، أنهم يعرفون استخدام جواز السّفر فقط ولهذا السبب، وجب على عمارات الجمهورية الفرنسيّة وضع بعض الإشارات الخاصة لكي يتعرف عليها بحارتي**"[2].

ومن الطرق التي اتبعها الرياس لمراقبة هذه الجوازات هي مقارنة الخطوط وطولها وعددها بناءً على النسخة التي يعطيها لهم القنصل في الجزائر[3]، فإذا لم تتوافق الأسطر أو لم يتطابق الخط المتموج الذي يفصل بين شطري الجواز، أعلن بأن جواز السّفر مزوّر ويتم احتجاز السفينة بعدها، وهذا ما حدث مع احدى السّفن الفرنسيّة(Charles François) في 8 أكتوبر 1717م كانت قادمة من جزر

[1] - **Fatma Maameri**, "Ottoman Algeria in western diplomacy history with special emphasise on relations with the United States of America (1776-1816)", These de doctorat d'Etat, University of mentouri, decembre 2008, p 127

[2] - Moulay Belhamissi, Marine et marins d'Alger (1518-1830), T3, Bibliotheque Nationale d'Algerie, 1996, pp 31-32

[3] –ج. ب ولف، رياس البحر، تر:أبو القاسم سعد الله، **مجلة الدراسات التاريخية**، ع3، جامعة الجزائر، 1987م، ص59.

المارتينيك وقيام أحد الرياس الجزائريّين بأسرها مؤكدا أن الجواز لم يستوف الشروط الضرورية[1].

كما يعود اختيار الجزائر لإنجلترا كشريك لهم على الجمهورية الهولندية، يعود لأن انجلترا كانت دولة أكثر مركزية من الجمهورية الهولندية، حيث كان بإمكانها إصدار نوع محدد وغير قابل للتزوير من جوازات السّفر الجزائريّة، ومما نصّت عليه لوائح جوازات السّفر فيما يخص حاملي هذا النوع من الوثائق هم فقط رُبّان السّفن المملوكة للتجار الإنجليز والتي يعمل بها طاقم لا يقل عن ثلثي البحارة الإنجليز، وهكذا ضمن جواز السّفر مصداقية السّفن الإنجليزية وأظهر هذا النظام للرياس الجزائريّين أنه لا يمكن لأي سفن من أي دولة أخرى الإبحار تحت العلم الانجليزي وبالتالي الاستفادة من معاهدة السلام[2].

أما بالنسبة للجمهورية الهولندية، فقد كانت مقسمة إلى سبعة مقاطعات وكان لكل مقاطعة جواز سفر خاص بها، يتكون عادةً من نقش ورقي بسيط، وقد مثّل هذا النوع من الجوازات سهولة كبيرة في تزويره حيث كانت هناك سوق سوداء كبيرة لجوازات السّفر الهولندية[3]، وهذا ما كانت الحكومة الجزائريّة تشكو منه دائما فقد تم بيع العديد من جوازات السّفر الفرنسيّة علنا في هولندا، فالهولنديون الذين أسرهم الجزائريّون حصلوا على جوازات سفر فرنسية وهو الأمر الذي يسيء لسمعة ملك فرنسا[4].

---

[1]– عبد الهادي رجائي سالمي، عماد عطوي، جواز السّفر البحريّ...، المرجع السابق، ص ص 141–142.

[2] - Magnus Ressel, The Dutch-Algerian War and the Rise of British Shipping to Southern Europe (1715-1726)**, Cahiers de la Méditerranée**, Open Edition Journals, 2015, p4

[3] - Magnus Ressel.., op.cit, p4

[4] - moulay belhmisi.., op.cit, p31-32

وقد سهّل من عمليات التزوير تلك هو الاستقلال الذاتي الكبير لمقاطعات الجمهورية الهولندية بعد عام 1662م، هذا ما دفع بحكام إيالة الجزائر بمطالبة هولندا بإصدار جواز سفر موحد، وهذا ما يعد إشارة صريحة إلى التزوير المستمر لجوازات السّفر في هامبورغ، والتي شكل لها منفعة كبيرة في شمال ألمانيا، ومع ذلك عجزت الجمهورية الهولندية لعقود عن إصدار جواز سفر موحد إلى غاية عام 1812م، لكنها علمت بعد بضعة أشهر فقط أن هذا النموذج أيضًا قد تم تزويره في هامبورغ[1].

كان تزوير جوازات السّفر يغضب بشدة مسؤولي الجزائر، لقد رأوا ذلك بمثابة تعد خطير على مصالحهم، فقد سلم الداي إلى التجار الفرنسيّين عددًا معينا من جوازات السّفر، بموجب أحكام المعاهدات، ومع ذلك في بعض الأحيان كان التجار الفرنسيّين يعيرون جوازات سفرهم للسفن الإيطالية وهذا ما عرض العلاقات الجزائريّة الفرنسيّة للعديد من التوترات[2].

فقد كانت هناك الكثير من التّجارة في جوازات السّفر، حيث تم شراء عدد كبير من جوازات السّفر لإعادة بيعها إلى طرف ثالث، ففي عام 1635م تم شراء مئات جوازات السّفر الإسبانية بقيمة ثلاثين ألف غيلدر وهي عملة كانت تستعملها هولندا والتي أعيد بيعها فيما بعد في البحر الأبيض المتوسّط، وكانت ليفورن أحد المراكز الرئيسية لتزوير جوازات السّفر البحريّة[3].

---

[1] - Magnus Ressel.., op.cit, p4

[2] -moulay belhmisi.., op.cit, p 33

[3] – عبد القادر فكاير، اسماعيل توتة، جوازات السّفر الجزائريّة لدول بحر الشمال، **مجلة العلوم الإنسانية** مج7، ع2، جامعة أم البواقي، جوان2020م، ص38.

كما كان تزوير جوازات السّفر البحريّة يحتوي على كثير من الأخطاء منها: كتابة غير سليمة، استبدال الأسماء والصفات، وكل هاته الممارسات كانت تتم عن طريق المال، ومثال على ذلك ما حدث مع الداي محمد بن بكير سنة 1748م عندما التقت واحدة من سفنه مع قارب يحمل علم وجواز سفر فرنسي، غير أنه كان لديه بعض الشكوك اتجاهها، فقام بإحضارها للميناء، وتم فحصها بحضور قنصلهم وبعد فحصها وجد أن القائد كان من جنوة والطاقم من البندقية، وبالتالي جواز سفرها مزور فقام بمصادرتها[1].

[1]– عبد القادر فكاير، اسماعيل توتة، جوازات السّفر الجزائريّة ...، المرجع السابق، ص38.

المبحث الثاني: التأثيرات الاقتصادية:

كان لجوازات السّفر البحريّة تأثير اقتصادي كبير على علاقات الجزائر بالدّول الأوربيّة خلال العهد العثمانيّ. فقد كانت هذه الجوازات، التي أصدرتها إيالة الجزائر، أداة محوريّة في تنظيم الملاحة والتّجارة في البحر الأبيض المتوسّط، مما أثر بشكل مباشر على الموارد الماليّة للجزائر وعلى التّجارة الأوربيّة على حد سواء.

أولا: تأثير جوازات السّفر على اقتصاد إيالة الجزائر:

1- الأسرى مورد اقتصادي لإيالة الجزائر:

كانت مسألة الأسرى والفديّة عاملا مهما في العلاقات الجزائريّة الأوربيّة ففي حال عدم وجود جواز سفر بحريّ، كانت السّفن الأوربيّة التي تقع في الأسر تدفع فدية كبيرة لتحرير أطقمها وبضائعها، هذه الفديات كانت تشكل أيضًا موردًا ماليًا إضافيًا للجزائر، ورغم أنها كانت تأتي نتيجة للأسر، إلاّ أنها كانت جزءًا لا يتجزأ من الديناميكية الاقتصادية البحريّة في تلك الفترة.

حيث شكلت عمليات الأسر في العالم المتوسّطي منظومة متكاملة خلال العهد العثمانيّ، حيث أنه ارتبط ارتباطا وثيقا بالوضعية العامة السائدة خلال هذه الفترة التاريخية، واعتباره حالة اقتصادية فرضتها جملة عوامل أدت إلى تطورها تدريجيا ولعل الدافع الأول للممارسة القرصنة في البحر المتوسّط هو البحث عن فائدة مادية أكثر من البحث عن رهان أفضلية سياسية أو إرضاء واجب ديني[1] فعلى غرار التّجارة، كان ينظر للقرصنة كمصدر ربح.

[1]- سمير مشوشة، المرجع السابق، ص209.

ونتيجة للنشاط البحريّ المكثف للبحارة الجزائريّين خلال القرنين (17-18م) شكل الأسرى الأوروبيون أكثر السلع رواجا في إيالة الجزائر، فهذه البضائع كانت تباع في أسواق محددة، وقد صاحب تصاعد عمليات القرصنة بين ضفتي البحر المتوسّط ظهور مراكز تجارية خاصة لبيع وشراء الأسرى مثل مالطا، ليفورن جنوة نابولي، مرسيليا، مدن الجزائر، تونس، وطرابلس الغرب، وكذلك سلا المغربية[1].

وبذلك شكلت عائدات الغنائم البحريّة وخاصة تجارة الأسرى بمدينة الجزائر خلال العهد العثمانيّ ثروة لأغلب البحريّين، واعتمدت القرصنة البحريّة وجعلتها نشاطا بحريّا جائزا، وكانت الدّولة تقدم تراخيص لممارسة هذا النشاط باسم حاكم الجزائر[2]، وقد تباينت خلالها عديد الدراسات في تحديد تعداد الأسرى الأوروبيين في مدينة الجزائر وخاصة خلال فترة العصر الذهبي للبحريّة الجزائر.

ولكي يتجلى لنا دور عملية الافتداء في مداخيل الايالة يتوجب معرفة سعر الأسير خلال القرن الثامن عشر فقد تم تقدير قدر سعر الأسير من النوع الرفيع بما بين 3000 و3500 ليرة والأسير العادي 1700 ليرة، وقد عرفت تجارة الأسرى تطورا خلال هذه الفترة[3]، ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي:

السنوات	1710م	1729م	1778م	1785م	1793
سعر الأسير (بياستره)	200	500	2000	3000	4500

[1]- جون.ب.ولف، الجزائر وأوربا...، المرجع السابق، ص214.

[2]- أ.ليسور.و.ويلد، **رحلة طريفة في إيالة الجزائر**، تح وتق وتع وتر: محمد جيجلي، ط2، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2002م، ص36.

[3]- رحمونة بليل، دور العمل البحريّ في اقتصاد إيالة الجزائر خلال القرن الثامن عشر، **مجلة الحوار المتوسّطي**، ع2 جامعة سيدي بلعباس، مارس 2010م، ص25.

2- مداخيل الإتّاوات والهدايا:

في إطار العلاقات التجارية والتعامل الاقتصادي فرضت الجزائر على الدّول الأوربيّة دفع إتاوات وهدايا مقابل السماح لها بحريّة الملاحة في الحوض الغربي المتوسّط ، تختلف قيمة الهدايا باختلاف مركز تلك الدّول والأخطار التي تهدد أساطيلها ومصالحها التجارية، وعليه سوف نستعرض أهم الإتّاوات والهدايا وقيمتها بالنسبة لبعض الدّول:

إسبانيا: كانت تساهم بمبلغ قيمته 800 96 فرنك كإتّاوة سنويّة مقابل حماية مصالحها بالجزائر وإقرار السلم معها، إلى جانب ما تدفعه من تجهيزات حربيّة للجزائرّ، ففي سنة 1785م أرسلت 2000 قنطار من البارود مقابل معاهدة سلم[1] وفي سنة 1804م زودت الجزائر بـ 09 مدافع من عيار 24 و18مدفع من عيار 18 وفي سنة 1826م أكدت معاهدة السّلم مع الجزائر فألزمت بدفع 150 ألف فرنك[2].

انجلترا في سنة 1792م أرسلت للجزائر ذخيرة حربيّة تتمثل 4 مدافع مختلفة العيارات، عتاد حربي مكون من الأشرعة والخشب و200 برميل بارود و400 كرة مدفعية إضافة إلى 25 صندوق يحمل البنادق[3]، وفي سنة 1807م تعهدت بدفع 2675000 فرنك مقابل حصولها على امتيازات بالإضافة إلى تزويد الجزائر بالمدّافع والذخيرة الحربيّة[4].

---

[1]- حنيفي هلايلي، التنظيم العسكري للبحرية الجزائرية خلال العهد العثماني، **مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإنسانية**، مج22، ع2، جامعة قسنطينة، ديسمبر 2007م، ص280.

[2]- صالح عباد، المرجع السابق، ص352.

[3]- حنيفي هلايلي، **بنية الجيش البحريّ خلال العهد العثمانيّ**، ط1، دار الهدى، الجزائر، 2007م، ص73.

[4]- حنيفي هلايلي، التنظيم العسكري ...، المرجع السابق، ص281.

سـردينيا: فـي سـنة 1746م أرغمـت علـى دفـع إتـاوة قـدرت ب 216000 فرنـك[1] وكانـت الإتـاوة السـنوية لسـنة 1816م قـدرت ب 54 ألـف فرنـك، ففـي هـذه السّـنة تفـاوض ملـك سـردينيا مـع داي الجزائـر الـذي كـان تحـت ضـغط الإنجليـز[2] فحصـل علـى إبطـال القرصـنة والعبوديّـة بشـرط أن يقـدم هـدايا ويـدفع فديـة تقـدر ب 2500 فرنك على كل عبد يحرر[3].

البندقيّـة: فـي سـنة 1763م فرضـت عليهـا الجزائـر إتّـاوة تقـدر بـ 5000 ريال وفـي سـنة 1802م وافـق البنـدقيون علـى دفـع 50 ألـف دوكـة[4]، و5 آلاف دوكـة كـل سنة وذلك مقابل السماح لها بتسيير 15 سفينة تجارية في البحر المتوسّط[5].

فرنسـا كانـت تـدفع سـنة 1790م مـا قيمـة 37,000 جنيـه وفـي شـهر جـوان 1790م قـدرت اللّزمـة التـي تـدفعها بـ 756 ألـف فرنـك تـدفع علـى سـتة أجـزاء، وفـي سـنة 1791م قـدم القنصـل الفرنسـيّ فـاليير هـدايا للـدّاي والخزنـاجي والآغـا بمناسـبة تعيينـهم فـي وظـائفهم الجديـدة وقـدرت بـ 2000 ريال بوجـو، وفـي سـنة 1816م ألزمـت بدفع 200 ألف فرنك[6].

---

[1]– عمار عمورة، المرجع السابق، ص127.

[2]– حنيفي هلايلي، التنظيم العسكري ...، المرجع السابق، ص281.

[3]– صالح عباد، المرجع السابق، ص352.

[4]– **دوكـة:** اسـم أطلقـه العثمـانيّون علـى فلورنسـا، وقيـل هـو نقـد ذهـب مضـروب فـي البندقيـة قـديما، وهـي محرفـة لكلمـة دوكـاتو الإيطاليـة، ويـزن مـن 10 إلـى 12 فرنـك. ينظـر: سـهيل صـابان، **المعجـم الموسـوعي للمصـطلحات العثمانيّة**، د.ط، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، السعودية، 2000م، ص75.

[5]– حنيفي هلايلي، بنية الجيش...، المرجع السابق، ص75.

[6]– حنيفي هلايلي، التنظيم العسكري ...، المرجع السابق، ص281.

هولنـــدا: تـدعمت العلاقـات بـين الجزائـر وهولنـدا بتـاريخ 12 مـارس 1711م حـين ارسـلت المفـاوض اليهـودي كـومين مـن ليفورنـة لاعطـاء نفـس جديـد للعلاقـات بـين البلـدين، وبالمناسـبة زودت هولنـدا الجزائـر بـ 8 مـدافع نحاسـية، 16 مـدفع جديـد و300 بندقيـة، إضـافة إلـى كميـات مـن البـارود ومعـدات حربيّـة، وفـي سـنة 1757 تـم توقيـع معاهـده يـتم بموجبهـا دفـع إتّـاوة للجزائـر ودفـع اللّزمـة المقـدرة بـ125 ألف فرنك[1].

النمســا وروســيا: تـدفعان الضـرائب، ولكـن تـدفعان أمـوالا طائلـة لفـداء أسـراهما الكثيرين بالجزائر[2].

ثانيا: تأثير جوازات السّفر على اقتصاد الدّول الأوربيّة:

لعبـت معاهـدات السـلام والتّجـارة بـين الجزائـر والـدّول الأوربيّـة دورًا محوريًـا فـي تطـور التّجـارة خـلال العهـد العثمـانيّ، حيـث سـعت الجزائـر إلـى تحقيـق الاسـتقرار البحـريّ وضـمان تـدفق السـلع والمـوارد، بينمـا سـعت الـدّول الأوربيّـة إلـى تـأمين طرقهـا التجاريّة في حوض البحر الأبيض المتوسّط من خلال جوازات السّفر البحريّة.

كمـا منحـت الجزائـر امتيـازات تجاريـة خاصـة لـبعض الـدّول الأوربيّـة، مثـل فرنسـا التـي حصـلت علـى حريـة الملاحـة فـي الميـاه الإقليميـة التـي تسـيطر عليهـا الجزائـر

[1]– حنيفي هلايلي، بنية الجيش...، المرجع السابق، ص73.

[2]– يحي بوعزيز، **علاقات الجزائر الخارجية مع دول وممالك أوربا 1500–1830م**، طبعة خاصة، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م، ص23.

وامتياز صيد المرجان والأسماك، هذه الامتيازات ساهمت في ازدهار التّجارة البحريّة الفرنسيّة في المنطقة، وتطورت الشركات والمؤسسات الفرنسيّة بالشرق الجزائريّ[1].

أما بالنسبة لإسبانيا وبعد تحرير وهران استفادت بعد توقيع معاهدة 1791م من مجموعة من البنود التجارية الخاصة بغرب الإيالة كإقامة مركز تجاري على غرار الشركة الفرنسيّة بالقالة، السماح للإسبان باصطياد المرجان وأفضلية التجار الإسبان في الإرساء والحصول على ألف حمولة من القمح سنويا[2].

وبالعودة إلى التّجارة الدانماركية المتوسّطية فلم تكن ذات شأن كبير قبل معاهدة 1746م مع الجزائر بسبب الخوف ممّا يمكن أن تتعرض له المراكب التجارية الدانماركية من طرف القراصنة المغاربة. فالهدف الرئيسي من توقيع هذه المعاهدة كان اقتصاديا بحتا، بمعنى آخر إنقاص تكاليف فدية الأسرى وتكاليف مواكبة السّفن التجارية، وضمان أمن الأساطيل التجارية الدانماركية المتّجهة إلى المياه الجنوبية.

وبعد توقيع المعاهدة مع الجزائر ثم مع باقي دول شمال إفريقيا، أخذ عدد السّفن العابرة لرأس فينستير[3](Cape Finistere) في الازدياد بنسق تصاعدي، وبالتالي ازدياد الطلب على جواز السّفر الجزائريّ **(ينظر الملحق 2)**، ففي عام 1750م، لم يدخل البحر المتوسّط سوى 98 مركبا دانماركيا-نرويجيا ليرتفع العدد

---

[1]- محمد بن سعيدان، **علاقات الجزائر مع فرنسا(1070-1170هـ/1659-1756م)**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة غرداية، 2011-2012م، ص58.

[2]- المرجع نفسه، ص59.

[3]- **رأس فينستير**: هو أقصى نقطة في شمال غرب إسبانيا، بالإسبانية (Fenestere) التي تعني نهاية الأرض. ينظر: عبد الهادي رجائي سالمي، العلاقات الجزائريّة الإسكندنافية..، المرجع السابق، ص76.

إلى 184 سنة 1760م، ثم 245 مركبا سنة 1780م، لتصل حوالي 779 مركبا حاملا للجواز الجزائريّ سنة 1794م، بحيث أصبحت الوجهة المتوسّطية أهم وجهة اقتصادية للدانمارك–النرويج قبل كل الوجهات الأخرى كآسيا وجزر الهند الغربية وإفريقيا.[1]

كما اعتبرت السّويد من أهم الدّول المنتفعة تجاريّا مع الجزائر، بعد توقيع معاهدة السّلم والتّجارة سنة 1729م والاستفادة من جواز السفري البحري **(ينظر الملحق 3)**، حيث نالت السّويد امتياز حريّة التّجارة البحريّة مقابل دفع 10 ألاف ريال كل عشر سنوات، وتزويد الجزائر بما قيمته 15 ألف ريال من العتاد الحربي وأخشاب البناء، وتقديم 06 ألاف ريال عند تنصيب قنصل جديد لها في الجزائر فبينما كانت سفنها تتمتع بامتياز إتباع سياسة الحياد أثناء حروب نابليون بونابرت وعملها لصالح انجلترا وفرنسا وهولندا، وتتعاطى التّجارة مع الجزائر مقابل تقديم إتاوة سنويّة تصل قيمتها إلى 50 مليون فرنك، كانت تتعهد السّويد بتقديمها للدّاي منذ بداية القرن 18م[2].

[1]– أمينة حمودي، عبد الهادي رجائي سالمي: معاهدات السلام..، المرجع السابق، ص 203.

[2]– ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثمانيّ، (1792–1830م)**، ط3، البصائر للنشر والتوزيع الجزائر، 2012م، ص70.

خاتمة

خاتمة:

انطلاقا من معاينتنا واستقرائنا لما توفر لدينا من مصادر ومراجع تخص تاريخ الجزائر الحديث، فيما تعلق بجوازات السّفر البحريّة وتأثيرها على العلاقات الجزائريّة الأوربيّة خلال العهد العثمانيّ (ق16م-19م)، خلصنا إلى مجموعة من النقاط الأساسّية التي تمخضت عن هذه الدّراسة والموضوع:

- تحكمت العديد من العوامل في العلاقات الجزائرية الأوربية خلال العهد العثماني وأبرز عامل فيها كان قوة الأسطول البحري.
- إصدار جوازات السفر البحرية في الجزائر العثمانية كان عملية تشارك فيها السلطة التنفيذية العليا (الداي/الباشا)، وهيئة إدارية متخصصة في التجارة والشؤون البحرية (غرفة التجارة)، هذا النظام يعكس مدى الأهمية التي أولتها الجزائر لضبط الملاحة والتجارة في مياهها الإقليمية والدولية كجزء من سيادتها ومصدر لقوتها الاقتصادية والدبلوماسية.
- كانت جوازات السفر بمثابة تراخيص للإبحار الآمن في المتوسّط، بحيث السّفن التي تحمل الجواز كانت تُعفى من المصادرة أو التفتيش، بينما كانت السّفن التي لا تحمل الجواز تتعرض للمصادرة أو فرض الضرائب عليها.
- كان لجوازات السّفر البحريّة الموقعة من إيالة الجزائر دور فاعل في الحفاظ على علاقات السلم بين دول أوربا والمحروسة، ما نجم عنه مرونة بالإبحار في أرجاء المتوسّط تحت حماية الإيالة التي تضمن أمن السّفن وأرواح الرعايا.

- كانت قضية الأسر في الحوض الغربي المتوسّط روتينية، على اعتبار عدم توقيع عديد الدّول معاهدات سلم وحصولها على جوازات سفر بحريّة تكفل لرعاياها حرية الملاحة رغم أن غالبية الأسرى كانوا من البحارة وقليل منهم المسافرون حيث يتم بيعهم في الأسواق بصورة منظمة.

- تعهد ايالة الجزائر بضمان أمن السّفن الحاملة لأعلام الدّول الصديقة والمبرمة لاتفاقيات معها وحاملة لجوازات سفر بحريّة وحمياتهم في ظل اغارة دولة معادية لكلا الطرفين مادامت السفينة ذات طابع تجاري محض، باستثناء تعرض بعض المنتمين لهذه الدّول الصديقة اذا استعملوا سفنا لدول معادية في حركة تنقلهم البحريّ فهم يخرجون من بنود الحماية في الاتفاقيات المبرمة.

- سمحت جوازات السّفر البحريّة للجزائر بفرض هيمنتها على الملاحة في المتوسّط. فالدّول الأوربيّة، بما في ذلك القوى الكبرى، كانت مضطرة للتفاوض مع الجزائر ودفع الإتاوات لضمان سلامة سفنها التجارية. هذا عكس قوة الأسطول البحريّ الجزائريّ وقدرته على التحكم في الممرات البحريّة.

- كانت هذه الضرائب والإتاوات التي تُدفع مقابل الحصول على جوازات السّفر مصدرًا رئيسيًا للدخل للخزينة الجزائريّة، مما ساهم في ازدهارها الاقتصادي خلال هذه الفترة.

- كانت مسألة جوازات السّفر جزءًا لا يتجزأ من المعاهدات والاتفاقيات التي أبرمتها الجزائر مع الدّول الأوربيّة. ففي كثير من الأحيان، كانت هذه المعاهدات تتضمن بنودًا تنظم إصدار واستخدام هذه الجوازات.

- كانت جوازات السّفر البحريّة تؤثر بشكل مباشر على طبيعة العلاقات بين الجزائر والدّول الأوربيّة. فالدّول التي كانت تلتزم بدفع الإتاوات والحصول على

الجوازات كانت تتمتع بعلاقات سلمية وتجارية مع الجزائر، بينما الدّول التي كانت ترفض ذلك كانت تتعرض لهجمات الأسطول الجزائريّ، مما كان يؤدي إلى صراعات وحروب.

- سهلت جوازات السّفر البحريّة حركة التّجارة الأوربيّة في المتوسّط بشكل كبير، حيث وفرت الأمان للسفن التجارية. ولكن في نفس الوقت، كانت تفرض تكلفة إضافية على التّجارة الأوربيّة بسبب الضرائب المدفوعة للجزائر.

ومما سبق فان ما قدم فهو غيض من فيض، ونافذة جادة تفتح لجمهور الباحثين والمهتمين في حقل الدراسات العثمانيّة للإهتمام بهكذا مواضيع، تبين حقيقة وماهية علاقة الجزائر العثمانيّة بغيرها من دول أوربا الشرقيّة والغربيّة برؤية الوفاق والصّراع، مما يجعل من الجزائر العثمانيّة نقطة مفصلية في حركة الملاحة البحريّة المتوسّطيّة لخمس قرون خلت من الزمن.

الملاحق

الملحق رقم 01 : سوق الباديستان.[1]

[1]- Torbjorn Odegaard, **les Correspondances de Ludolf Hammeken, le premier consul Dano-Norvégien à Alger (1746- 1751)**, editions, Enag, Réghaia, Algérie, 2016, p3.

الملحـــق رقـــم 02: صـــورة لجـــواز ســـفر بحـــري جزائـــري صـــادر عـــن الســـلطات الدانماركيـــة بتـــاريخ 05 جـــانفي 1781م مقيـــاس الوثيقـــة هـــو 30×40 ســـم، وقـــد كُتـــب علـــى الجـــواز أن مالـــك الســـفينة أقســـم اليمـــين علـــى أن الســـفينة والحمولـــة ملـــك للـــدنمارك وكما هو ملاحظ فقد قُطع الجواز في جزئه العلوي بخط متموج[1].

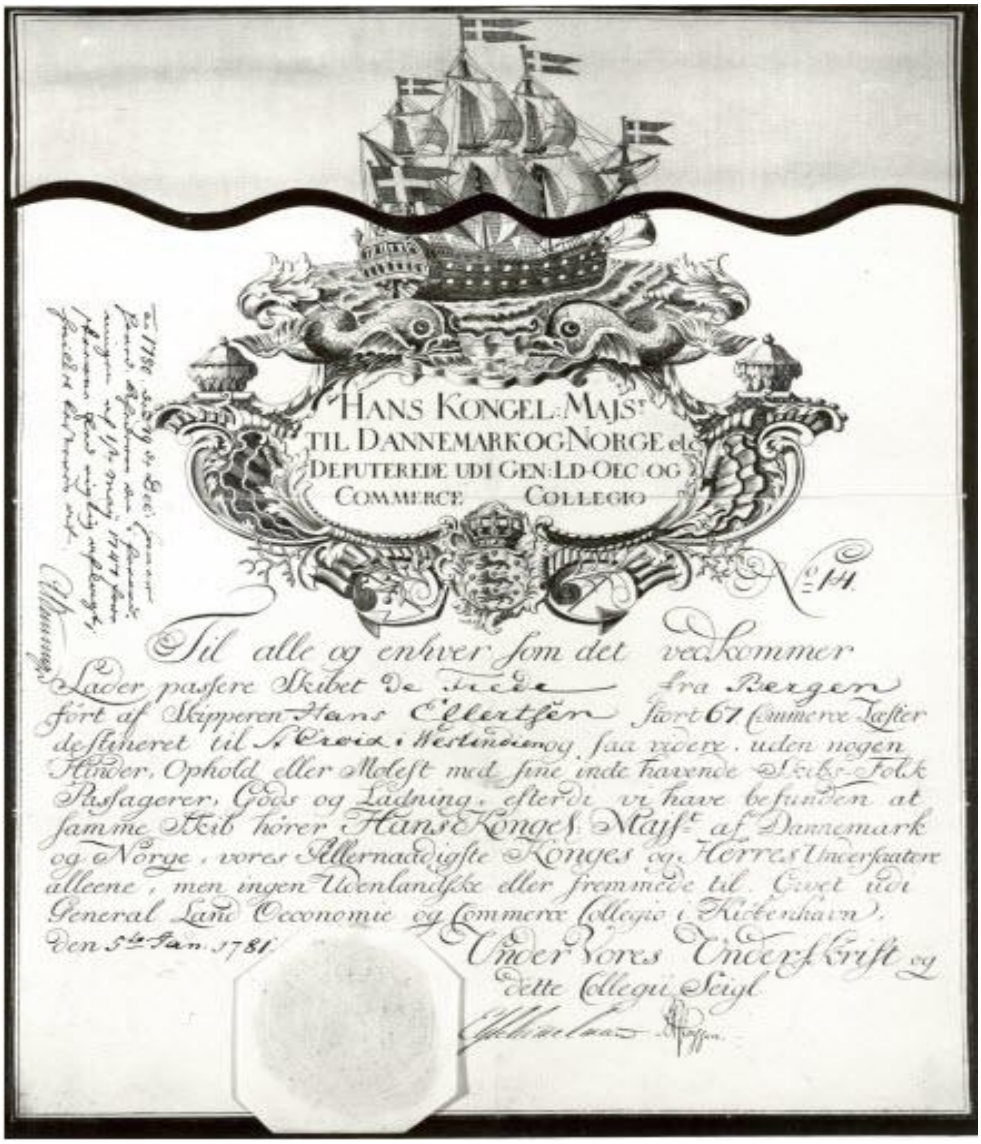

[1]- Erik Göbel, The Danish Algerian sea passes, (1747-1838): an example of extraterritorial production of human security, **Historical Social Research**, Vol. 35, No. 4, 2010, op.cit , p 171

الملحق رقم 02: نموذج لجواز سفر بحريّ جزائريّ صادر لإحدى السّفن السّويديّة بتاريخ: 12 جوان 1799م[1].

[1] - Leos Müller, **Consuls corsairs and commerce; the Swedish consular service and long-distance shipping (1720-1815)**, Elanders gotab, Stockholm, Sweden, 2004, p145.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

المصادر:

1. ابن ميمون محمد الجزائريّ، **التحفة المرضية في الدّولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية**، تح: محمد بن عبد الكريم، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر، 1981م.
2. بفايفر سيمون، **مذكرات أو لمحة تاريخية عن الجزائر**، تق وتع: أبو العيد دودو، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974م.
3. الحاج أحمد الشريف الزهار، **مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار**، تح: أحمد توفيق المدني، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1974م.
4. شالر وليام، **مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر 1816-1824م**، تر وتع: اسماعيل العربي ش.و.ن.ت، الجزائر، 1982م.
5. هابنسترايت ج.أو، رحلة **العالم الألماني: ج.أو. هابنسترايت إلى الجزائر وتونس وطرابلس(1145هـ/1732م)**، تر وتق وتع: ناصر الدين سعيدوني، دار الغرب الإسلاميّ، تونس، د.ت.
6. ويلد. أ.ليسور.و، **رحلة طريفة في إيالة الجزائر**، تح وتق وتع وتر: محمد جيجلي، ط2، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2002م.

المراجع:

1. **أرجون شارل روبير**، تاريخ الجزائر المعاصرة، تر: عيسى عصفور، ط1 منشورات عويدات بيروت، لبنان، 1982م.
2. **آلتر عزيز سامح، الأتراك العثمانيّون في إفريقيا الشمالية**، تر: محمود علي عامر، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1989م.

3. بوعزيز يحي، **الموجز في تاريخ الجزائر**، ج2، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2007م.

4. بوعزيز يحي، **علاقات الجزائر الخارجية مع دول وممالك أوربا 1500-1830م**، طبعة خاصة، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م.

5. بوعزيز يحي، **مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدّولية**، طبعة خاصة، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م.

6. جبور محمد عودة، **مكافحة تزوير الجوازات ووثائق السّفر**، ط1، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1408هـ.

7. الجيلالي عبد الرحمان، **تاريخ الجزائر العام**، ج3، ط7، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994م.

8. **دراج محمد، الدخول العثمانيّ إلى الجزائر و دور الإخوة بربروس(1512-1543م)**، تق: ناصر الدين سعيدوني، ط2، شركة الأصالة، الجزائر، 2013م.

9. راجعي زكية، **مساكن الفحص بمدينة الجزائر في العهد العثمانيّ**، دار بصمات، الجزائر، 2007م.

10. سبنسر وليم، **الجزائر في عهد رياس البحر**، تعليق وتقديم عبد القادر زبادية دار القصبة، الجزائر 2006م

11. ستيفن جيمس ولسون، **الأسرى الأمريكان في الجزائر1795-1796م**، تر: علي تابليت، منشورات ثالة الجزائر، 2007م.

12. سعيدوني ناصر الدين، **النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثمانيّ، (1792-1830م)**، ط3، البصائر للنشر والتوزيع الجزائر، 2012م.

13. سعيدوني ناصر الدين، **ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثمانيّ**، ط2، دار البصائر، الجزائر، 2009م.

14. عباد صالح، **الجزائر خلال الحكم التركي 1514-1830م**، ط2، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، د.س.

15. عمورة عمار، **الجزائر بوابة التاريخ الجزائر عامة ما قبل التاريخ إلى 1962م**، ج1، دار المعرفة الجزائر، 2009م.

16. غطاس عائشة وأخريات، **الدّولة الجزائريّة الحديثة ومؤسساتها، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م**، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007م.

17. قنان جمال ، **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر** منشورات المتحف الوطني للمجاهد الجزائر، 1994م.

18. قنان جمال، **العلاقات الجزائريّة الفرنسيّة (1790-1830م)**، طبعة خاصة لوزارة المجاهدين، الجزائر، 1999م.

19. قنان جمال، **نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث 1500-1830م** طبعة وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007م.

20. المدني أحمد توفيق، **حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر واسبانيا 1792-1492م**، ش.و.ن.ت، الجزائر د.ت، ص297.

21. نايت بلقاسم مولود قاسم ، **شخصية الجزائر الدّولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830م**، ج1، دار الأمة، الجزائر، 2012م.

22. هلايلي حنيفي، **بنية الجيش البحريّ خلال العهد العثمانيّ**، ط1، دار الهدى، الجزائر، 2007م.

23. ولف جون.ب، **الجزائر وأوروبا (1500-1830م)**، تر: أبو القاسم سعد الله، دار الرائد، الجزائر 2009م.

الأطاريح والرسائل:

الدكتوراه:

بوحلوفة محمد أمين، **إيالة الجزائر ومملكة انجلترا دراسة في العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية (1620-1827م)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التاريخ، جامعة وهران، 2018-2019م.

توتة اسماعيل، علاقات الجزائر مع دول بحر الشمال (من القرن 17م إلى القرن 19م)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة خميس مليانة، 2021-2020م.

بليل رحمونة، **القناصل والقنصليات الأجنبية بالجزائر العثمانيّة من (1564 إلى 1830م)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، 2010- 2011م.

مشوشة سمير، **الموارد البحريّة للجزائر العثمانيّة خلال القرنين 11-17/12-18م**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة قسنطينة، 2018-2019م.

الماجيستير:

1. بن سعيدان محمد، **علاقات الجزائر مع فرنسا(1070-1170هـ/1659-1756م)**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة غرداية، 2011-2012م.

2. بن كردرة زهية، **أسواق مدينة الجزائر من الفتح الإسلاميّ إلى الفتح العثمانيّ**، رسالة مقدمة لنيل الماجستير في الآثار الإسلاميّة، جامعة الجزائر 1999-2000م .

3. بنور حبيب، **دور القنصليات الأجنبية في خدمة قضايا الأسرى في الجزائر 1789-1830م**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة سيدي بلعباس 2014-2015م.

4. حالة خديجة، **الجاليات الأوربيّة في الجزائر ابان العهد العثمانيّ(1700-1830م)**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة أحمد دراية أدرار، 2012-2013م.

5. رجائي سالمي عبد الهادي، **العلاقات الجزائريّة الإسكندنافية في الفترة العثمانيّة:1141-1206هـ/1729-1792م**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر2، 2014-2015م.

6. سي يوسف محمد، **قليج علي باشا ودوره في البحريّة العثمانيّة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، 1988م.

المجلات والدوريات:

1. جعني زينب، ثورة ابن الأحرش في بايلك الشرق(1800-1807م)، **مجلة عصور جديدة**، ع 18، جامعة وهران، أوت 2015م.

2. داودي مصطفى، دور البحريّة الجزائريّة في القضايا الإنسانية الخارجية بين القرنين الخامس عشر والتاسع عشر الميلاديّين، **مجلة دراسات تراثية**، ع10 جامعة الجزائر2، 2016م.

3. رجائي سالمي عبد الهادي، معاهدة السلام بين إيالة الجزائر ومملكة السويد عام (1729م)، **مجلة أسطور**، ع5، الدوحة، قطر، جانفي 2017م.

4. رجائي سالمي عبد الهادي، وعطوي عماد، جواز السّفر البحريّ الجزائريّ: سبيل الدّول الشمالية الأوربيّة للولوج الآمن إلى البحر الأبيض المتوسّط، **المجلة التاريخية الجزائريّة**، ع09، جامعة المسيلة، سبتمبر 2018م.

5. رحمونة بليل، دور العمل البحريّ في اقتصاد إيالة الجزائر خلال القرن الثامن عشر، **مجلة الحوار المتوسّطي**، ع2 جامعة سيدي بلعباس، مارس 2010م.

6. سالمي عبد الهادي رجائي ، عماد عطوي، جواز السّفر البحريّ الجزائريّ: سبيل الدّول الشمالية الأوربيّة للولوج الآمن إلى البحر الأبيض المتوسّط، **المجلة التاريخية الجزائريّة**،ع09، جامعة المسيلة، سبتمبر 2018م.

7. سعيدوني ناصر الدين، صفحات من ماضي الجزائر المجيد البحريّة الجزائريّة، **مجلة الدراسات التاريخية**، ع10، جامعة الجزائر، 1997م.

8. سهيل جمال الدين، ملامح من شخصية الجزائر خلال القرن 11هـ/17م ع11، **مجلة الواحات للبحوث والدراسات**، جامعة غرداية، 2011م.

9. شترة خير الدين يوسف، أضواء على النشاط البحريّ للأسطول الجزائريّ خلال العهد العثمانيّ، مجلة الآداب، ع133، **جامعة الشارقة**، جويلية 2020م.

10. شرقي عامر، درعي فاطمة، جهود إيالات الحوض الغربي للمتوسط في تأمين مجالها البحريّ خلال القرنين 17 و18م، **مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية في شمال إفريقيا**، مج5، ع3، جامعة معسكر، جوان 2022م.

11. صرهودة يوسفي، جوازات إيالة الجزائر ومكانتها في حوض البحر الأبيض المتوسّط، **مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية**، مج07، ع01، جامعة قسنطينة مارس 2021م.

12. صفاح بوعلام، العائدات المالية لافتداء الأسرى المسيحيين في الجزائر خلال العهد العثمانيّ، مجلة **عصور الجديدة**، مج11 ع2، جوان 2021م.

13. فكاير عبد القادر ، جوانب من العلاقات الجزائريّة النمساوية- المعاهدات والوجود القنصلي النمساوي بالجزائر(1727-1830م)، **المجلة العربية للعلوم الإنسانية**، ع165، جامعة الكويت، 2024م.

14. فكاير عبد القادر، اسماعيل توتة، جوازات السّفر الجزائريّة لدول بحر الشمال، **مجلة العلوم الإنسانية** مج7، ع2، جامعة أم البواقي، جوان2020م.

15. فكاير عبد القادر، دور الأسطول الجزائريّ في معركة ليبانتو 1571م مج06، ع01، **مجلة المواقف**، جامعة معسكر، ديسمبر 2011م.

16. قرباش بلقاسم، العلاقات الجزائريّة الانجليزية (1661-1682): قراءة جديدة في العلاقة بين الطرفين، **مجلة كان التاريخية**، القاهرة، مصر، سبتمبر 2017م.

17. محجوبي زهرة، أهم مراكز الصناعة البحريّة الحربية الجزائريّة خلال العهد العثمانيّ (1529-1830م) وتفاعلها مع جوانب الحياة، **مجلة الدراسات التاريخية والعسكرية**، ع1، المركز الوطني للدراسات والبحث في التاريخ العسكري الجزائريّ، جانفي 2019م.

18. محمدي محمد، الأسطول الجزائريّ ودوره في ارساء معالم الدّولة الجزائريّة خلال العهد العثمانيّ 1518-1830م، **مجلة الحكمة للدراسات التاريخية**، مج12، ع04، جامعة الأغواط، 18 ديسمبر 2024م.

19. هلايلي حنيفي، الثورات الشعبية في الجزائر أواخر العهد العثمانيّ كرد فعل على سياسة التهميش، **مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلاميّة**، مج21 ع01، جامعة قسنطينة، 2006م.

20. هلايلي حنيفي، التنظيم العسكري للبحرية الجزائرية خلال العهد العثماني، **مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإنسانية**، مج22، ع2، جامعة قسنطينة، ديسمبر 2007م.

21. ولف ج. ب، رياس البحر، تر:أبو القاسم سعد الله، **مجلة الدراسات التاريخية**، ع3، جامعة الجزائر، 1987م.

22. يوسف أمير، الواقع الاقتصادي للجزائر خلال العهد العثمانيّ(1519-1830م)، **مجلة قضايا تاريخية**، ع1، المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة، الجزائر أفريل 2016م.

المعاجم:

1. صابان سهيل ، **المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانيّة**، د.ط، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، السعودية، 2000م.

مصادر باللّغة أجنبية.

1. Paradis de Venture**,** Alger au XVIIIe siècle. 2 E'dition, E'dtions Bousslana, Tunis..1808

مراجع باللغة الأجنبية:

1. Belhamissi Moulay, **Marine et marins d'Alger (1518-1830)**, Tom 3, Bibliotheque Nationale d'Algerie, 1996.
2. Müller Leos, **Consuls corsairs and commerce; the Swedish consular service and long-distance shipping (1720-1815)**, Elanders gotab, Stockholm, Sweden, 2004.

3. Odegaard Torbjorn, **les Correspondances de Ludolf Hammeken, le premier consul Dano-Norvégien à Alger (1746-1751)**, editions, Enag, Réghaia, Algérie, 2016.

أطروحات دكتوراه باللغة أجنبية

1. Maameri Fatma, "**Ottoman Algeria in western diplomacy history with special emphasise on relations with the United States of America (1776-1816)**", These de doctorat d'Etat, University of mentouri, decembre 2008.

مقالات باللغة الأجنبية:

1. Dehm Sara**, International Law's Objects**, Oxford University Press, 2018.
2. Göbel Erik, The Danish Algerian sea passes, (1747-1838): an example of extraterritorial production of human security, **Historical Social Research**, Vol. 35, No. 4, 2010
3. Muchmore Adam I**, Passports and Nationality in International Law**. Penn State Law. 2004.
4. Ressel Magnus , (The Dutch-Algerian War and the Rise of British Shipping to Southern Europe (1715-1726)), **Cahiers de la Méditerranée**, Open Edition Journals, 2015.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

المحتويات	
➢ الشكر والعرفان	
➢ الإهداء	
➢ مقدمة	
الفصل الأول: العوامل المتحكمة في العلاقات الجزائريّة الأوربيّة	
✓ المبحث الأول: الأسطول البحريّ الجزائريّ	
• أولا: نشأة وتطور الأسطول البحريّ الجزائريّ	
• ثانيا: دور الأسطول البحريّ الجزائريّ	
✓ المبحث الثاني: الجاليات الأوربيّة	
• أوّلا: الأسرى	
• ثانيا: التجار	
• ثالثا: الممثلين الدبلوماسيين	
• رابعا: الجالية الدينية	
✓ المبحث الثالث: الظروف الداخلية والدّولية	
• أوّلا: الحملات الأوربيّة على الجزائر	
• ثانيا: الثورات المحلية	
الفصل الثاني جوازات السّفر البحريّة ومكانتها في البحر المتوسّط	23
✓ المبحث الأول: تعريف جواز السّفر	23
✓ المبحث الثاني: الجهات المسؤولة عن إصدار جوازات السّفر البحريّة:	27
• أولا: حاكم الإيالة	31
• ثانيا: الغرف التجاريّة الأوربيّة	31

• ثالثا: حاكم الباستيون	32
✓ المبحث الثالث: طرق الحصول على جوازات السّفر:	33
• أولا: الإتّاوات والهدايا الإلزامية (القنصلية)	34
• ثانيا: السّفن التي تحمل الأسرى الذين تمت فديتهم في الإيالة	36
• ثالثا: شراء السّفن من الإيالة	36
الفصل الثالث تأثير جوازات السّفر البحريّة على العلاقات الجزائريّة الأوربيّة	41
✓ المبحث الأول: مظاهر التأثير السياسي	41
• أولا: المعاهدات الجزائريّة الأوربيّة	41
• ثانيا: آلية تفتيش السّفن	46
• ثالثا: تزوير جوازات السّفر	50
✓ المبحث الثاني: التأثيرات الاقتصادية	
• أولا: تأثير جوازات السّفر على اقتصاد إيالة الجزائر	54
• تأثير جوازات السّفر على اقتصاد الدول الأوربيّة	
➢ خاتمة:	47
➢ قائمة الملاحق:	70
➢ المصادر والمراجع:	75
➢ فهرس المحتويات:	87

الملخص:

لعبت جوازات السفر البحرية دورًا حيويًا في تنظيم وتشكيل العلاقات بين إيالة الجزائر والدول الأوربية باعتبارها وثائق رسمية تمنحها السلطات الجزائرية للسفن الأوربية مقابل دفع رسوم، مما يسمح لهذه السفن بالإبحار بأمان في المياه الخاضعة لسيطرة الأساطيل الجزائرية. كانت مسألة جوازات السفر دائمًا بندًا رئيسيًا في المفاوضات والمعاهدات، وسعت الدول الأوروبية جاهدة للحصول على شروط مواتية لضمان أمن تجارتها، وأثرت بشكل مباشر على طبيعة العلاقات الجزائرية الأوربية، متأرجحة بين التعاون والصراع حسب الظروف السياسية والاقتصادية لكل فترة.

الكلمات المفتاحية: إيالة الجزائر، الأسطول البحري، التفتيش، جواز السفر، الصراع البحريّ، الملاحة.

Summary:

Marine passports played a vital role in regulating and shaping the relations between the Regency of Algiers and European countries, as they were official documents granted by the Algerian authorities to European ships in exchange for fees. These documents allowed the ships to sail safely in waters controlled by the Algerian fleets. The issue of passports was always a key item in negotiations and treaties, and European countries strived to obtain favorable terms to ensure the security of their trade. This directly influenced the nature of Algerian-European relations, which fluctuated between cooperation and conflict depending on the political and economic circumstances of each period.
Key words: Regency of Algiers, naval fleet, inspection, passport, maritime conflict, navigation..